حوافز الممول في الاقتصاد الملون

The Incentives for a Taxpayer in the Colorful Economy

د/ نشأت ادوارد ناشد

الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد

معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات

Dr.nashaat@oi.edu.eg

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث مفهوم حوافز الممول في "الاقتصاد الملون "كاستراتيجية متكاملة للسياسة الاقتصادية تهدف إلى توجيه الفاعلين الاقتصاديين للتحول من الأنشطة الأقل فائدة أو غير الرسمية نحو الأنشطة الرسمية والمستدامة. يركز الملخص على ثلاثة محاور رئيسية تحقق هذا التحول: حيث تُستخدم الحوافز لتحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الانضمام للمنظومة الرسمية. يتم ذلك عبر تقديم أنظمة ضريبية مبسطة وميسرة وإعفاءات مالية مؤقتة، بالإضافة إلى وعود بـــتسهيلات تمويلية إضافية للممولين الأوائل بهدف تقليل التكلفة الإدارية والمالية للامتثال ومعالجة التخوفات البيروقراطية، مما يجعل الإفصاح والالتزام خياراً أكثر جاذبية من البقاء في الظل. كذلك تُخصـــص حوافز مالية نوعية لتوجيه رؤوس الأموال نحو القطاعات ذات الأثر البيئي والإنمائي الإيجابي.

وتشمل هذه الحوافز إعفاءات ضريبية وجمركية خاصة للمشروعات التي تستثمر في الطاقة النظيفة، تقنيات الإنتاج الأنظف، أو الأنشطة البحرية المستدامة. هذا التوجيه يحول الالتزام إلى أداة للميزة التنافسية ويضمن نمواً اقتصادياً يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة. وفي النهاية تُقدم حوافز غير مالية للممولين ذوي الســـجل النظيف بهدف تقوية العلاقة بين الممول والســلطة الضــريبية. تشــمل هذه الامتيازات تســريع البت في طلبات رد الضريبة لدعم السيولة النقدية للمؤسسات، ومنح تصنيف خاص للممول الموثوق بـه ليخفف أو يلغي إجراءات الفحص الميداني الروتيني. هذه الإجراءات تكافئ الســـلوك الإيجابي وتقلل من الأعباء الإدارية، مما يحفز

على الامتثال الطوعي. وصولا إلى الحوافز المتعددة تمثل استراتيجية فعالة لتوسيع القاعدة الضريبية، وتحويل الأعباء التقليدية إلى مزايا تنافسية، ودفع عجلة الاقتصاد نحو النمو المستدام والعادل، وهو ما يميز مفهوم "الاقتصاد الملون.

الكلمات المفتاحية: (الممول – الاقتصاد – الحوافز)

Abstract

The research explores the concept of taxpayer incentives within the "Colored Economy" as an integrated economic policy strategy aimed at guiding economic actors to shift from less beneficial or informal activities toward formal and sustainable ones.

The summary focuses on three main axes that achieve this transformation:

- Integration of the Informal Sector: Incentives are used to motivate small and medium-sized enterprises to join the formal system. This is done by providing simplified and accessible tax systems and temporary financial exemptions, in addition to promises of additional financing facilities for early adopters. The objective is to reduce the administrative and financial cost of compliance and address bureaucratic fears, making disclosure and compliance a more attractive option than remaining in the shadow economy.
- Guiding Investment towards Sustainability: Specific financial incentives are allocated to direct capital towards sectors with a positive environmental and developmental impact. These incentives include special tax and customs exemptions for projects investing in clean energy, cleaner production technologies, or sustainable marine activities. This guidance transforms compliance into a tool for competitive advantage and ensures economic growth aligned with Sustainable Development Goals.
- Rewarding Compliance and Building Trust: Non-financial incentives are offered to taxpayers with a clean record to strengthen the relationship between the taxpayer and the tax authority. These privileges include accelerating the processing of tax refund requests to support the cash flow of institutions, and granting a special classification to the trusted taxpayer to mitigate or eliminate routine field audit procedures. These measures reward positive behavior and reduce administrative burdens, which encourages voluntary compliance.

Conclusion: The multiple incentives represent an effective strategy for expanding the tax base, transforming traditional burdens into competitive advantages, and pushing the economy towards sustainable and fair growth, which distinguishes the concept of the "Colored Economy.

Keywords: (taxpayer – economies – Incentives**)**

مقدمة:

يركز مفهوم حوافز الممول في "الاقتصـــاد الملون "على اســتخدام أدوات الســياســة الضــريبية وغير الضــريبية لتحفيز الفاعلين الاقتصــاديين على التحول من الأنشــطة الأقل فائدة أو غير الرسمية إلى الأنشطة الرسمية والمستدامة تستهدف الحوافز بالدرجة الأولى دمج الاقتصـــاد غير الرســـمي من خلال تقديم أنظمة ضـــريبية مبســـطة وإعفاءات للمشـــروعات الصـــغيرة والمتوسـطة التي تنضـم للمنظومة الرسـمية، مع وعد بتسـهيلات تمويلية إضـــافية للمتميزين، مما يقلل من تكلفة الامتثال ويعالج التخوف من التعقيدات البيروقراطية.

كما تُســتخدم الحوافز لتوجيه الاســتثمار نحو القطاعات المســـتدامة، حيث تُمنح إعفاءات ضـــريبية وجمركية خاصـــة للمشــروعات التي تتبنى ممارســات صــديقة للبيئة أو تعمل في مجالات الطاقة المتجددة لتعزيز النمو المتوازن.

بالإضـــافة إلى الحوافز المالية، تُقدم امتيازات إجرائية للممولين الملتزمين، مثل :تســريع رد الضــريبة لتعزيز الســيولة النقديـة، ومنح تصـــنيف خـاص كممول موثوق بـه يقلـل من عمليات الفحص الروتيني، مما يكافئ الســلوك الإيجابي ويحول

الالتزام الضـريبي إلى ميزة تنافسـية بدلاً من عبـء إداري. تهدف هذه الاسـتراتيجية الشـاملة إلى توسـيع القاعدة الضـريبية وبناء الثقة، مع دفع عجلة الاقتصاد نحو التنمية المستدامة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في موضـوع حوافز الممول في "الاقتصـاد الملون "في معالجته المباشرة لتحديين اقتصـاديين رئيسـيين :دمج الاقتصـاد غير الرسـمي وتعزيز التنمية المسـتدامة .يسـلط البحث الضـوء على كيفية تصـميم أدوات السـياسـة المالية لـتحويل الأنشـطة غير المنتجة (التي تتهرب من الضـرائب أو تضـر بالبيئة) إلى قنوات رسـمية ومنتجة (الخضـراء والزرقاء). وهو بذلك يقدم إطاراً عملياً لزيادة الإيرادات الضريبية للدولة، وتحسين السـيولة النقدية للمنشـآت الملتزمة عبر تسـريع المزايا (كرد الضـريبة)، وبناء الثقة بين الممول والسـلطة الضـريبية. بالتالي، يسـاهم البحث في دعم التوسـع الاقتصـادي المسـتدام وتقليل التشوهات السوقية عبر تحويل الالتزام إلى ميزة تنافسية.

الهدف من البحث:

يهدف البحث إلى تحديد وتقييم فعالية الحوافز الضريبية وغير الضريبية في تحفيز الممولين على الانتقال من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية والضارة إلى القطاع الرسمي والقطاعات المستدامة (الاقتصاد الملون). كما يسعى إلى اقتراح إطار عمل متكامل يجمع بين أنظمة ضريبية مبسطة للممولين الجدد وامتيازات إجرائية للملتزمين (كتسريع رد الضريبة وتخفيف الفحص)، وتوجيه الاستثمار نحو المشاريع الخضراء، بهدف تعزيز الامتثال الطوعي، توسيع القاعدة الضريبية، وبناء الثقة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وعادل.

تساؤلات البحث:

ما هي الأشكال الرئيسية للحوافز الضريبية وغير الضريبية التي يمكن استخدامها بفعالية لدمج الممولين من الاقتصاد غير الرسمي (الرمادي) في القطاع الرسمي؟ وكيف يمكن لتطبيق أنظمة ضريبية مبسطة وإعفاءات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أن يقلل من تكلفة الامتثال ويعالج التخوفات البيروقراطية؟ ما هو الدور الذي تلعبه الحوافز الموجهة، مثل الإعفاءات الخاصة بالمشاريع الخضراء، في توجيه الاستثمار نحو القطاعات المستدامة ضمن إطار

"الاقتصـــاد الملون"؟ ما مدى تأثير الامتيازات الإجرائية، مثل تسـريع رد الضـريبة ومنح تصـنيف خاص للممول الموثوق به، على بنـاء الثقـة وتعزيز الامتثـال الطوعي وتحويـل الالتزام الضريبي إلى ميزة تنافسية؟ وما هي التحديات التي تواجه تطبيق هذه الحوافز وكيف يمكن للإدارة الضريبية التغلب عليها لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام وعادل؟

منهج البحث:

سـيعتمد البحث على المنهج الوصـفي التحليلي لدراسـة وتقييم الحوافز الحالية، والمنهج الاسـتنباطي لوضـع إطار نظري لتصـــنيف الحوافز في إطار الاقتصـــاد الملون. ســـيتم تحليل التجارب الدولية والمحلية ذات الصلة، واستخلاص النتائج لتقديم نموذج مقترح للحوافز يهدف إلى تعزيز الالتزام ودعم الاستدامة.

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفهوم الممول والاقتصاد الملون

المبحث الثاني: الحوافز المالية والضريبية

المبحث الثالث: الحوافز غير المالية

المبحث الأول

مفهوم الممول والاقتصاد الملون

يتناول هذا المبحث التعريف بمفهوم الاقتصـــاد الملون كمظلة تجمع تحتها أنشــطة اقتصــادية متنوعة تركز على أبعاد غير تقليدية (بيئية، اجتماعية، ثقافية). كما يوضـــح ماهية الممول في هذا الســياق، كونه ليس مجرد مســتثمر يبحث عن الربح، بل طرف فاعل يهدف إلى تحقيق أثر إيجابي في مجالات محددة.

أولاً: مفهوم المُموِّل (Funder)أو المُتَبرِّع (Donor) أو الممول الضـريبي (taxpayer)يشـير إلى الجهة أو الفرد الذي يقدم المال أو الموارد المالية لدعم مشروع، أو نشاط، أو مؤسسة، أو غرض معين، دون توقع الحصول على سلعة أو خدمة مقابلة بشكل مباشر.

المفهوم في سياقات مختلفة:

يختلف تعريف المُمول قليلاً حسب السياق([1]) الذي يُستخدم فيه:

١-السياق الخيري والاجتماعي:

هو أي فرد، أو مؤسسة، أو حكومة، أو منظمة خيرية (مؤسسة مانحة) تقدم **منحة مالية** لدعم قضايا اجتماعية، أو صحية، أو تعليمية، أو تنموية .ولا يهدف الى ربح، بل تحقيق **منفعة عامة** أو **تأثير اجتماعي** إيجابي. كشخص يتبرع لمستشفى، أو مؤسسة دولية تقدم منحة لتمويل مشروع تنموي في دولة نامية.

٢- السياق المالي والاستثماري:

في هذا السياق، قد يُطلق مصطلح "الممول" على:

---

[1] Joel Slemrod ،Jon Bakija: Taxing Ourselves, Fifth Edition A Citizen's Guide to the Debate Over Taxes, MIT Press ,2017,p.420.

أ-**المستثمر** :(**Investor**) شخص أو جهة تقدم رأس المال (عادةً في شكل أسهم أو سندات) لشركة ناشئة أو مشروع جديد مقابل الحصول على **ملكية** أو **أرباح مستقبلية**.

ب-**المُقرِض** :(**Lender**) في سياق البنوك والمؤسسات المالية، الممول هو الجهة التي تقدم **القروض** مع توقع استرداد المبلغ الأساسي بالإضافة إلى الفوائد.([٢])

٣- سياق البحث العلمي:

الهيئة الحكومية، أو الجامعة، أو الشركة الخاصة، أو المؤسسة المانحة التي توفر التمويل اللازم للعلماء والباحثين لإجراء دراساتهم وتجاربهم. بهدف تطوير المعرفة، أو الابتكار، أو حل مشكلات محددة.

ومفهوم الممول من سياق البحث يشير إلى الكيان الاقتصادي (فرد، منشأة صغيرة، متوسطة، أو كبيرة) الذي يُستهدف بالحوافز الحكومية لتغيير سلوكه الاقتصادي. يشمل

---

[2] Juliane Kokott ،Pasquale Pistone : Taxpayers in International Law, Bloomsbury Publishing ,2022,p446.

هذا المفهوم بشـــكل خاص الكيانات العاملة في القطاع غير الرسمي التي تسعى السياسات لـــدمجها في المنظومة الرسمية الملتزمة بالتشـــريعات الضـــريبية والقانونية([3]). كما يتضـــمن الممولين في القطاع الرسمي الملتزمين، الذين تُمنح لهم امتيازات إجرائية وموجهة لتشـــجيعهم على الاســـتثمار في الأنشـــطة المستدامة . الممول هنا هو نقطة الارتكاز للسياسات التحفيزية الرامية لتعزيز النمو المستدام وتوسيع القاعدة الضريبية.

ثانياً: ألوان الاقتصاد :

يُستخدم مصطلح" ألوان الاقتصاد (Colors of the Economy) " في التحليل الاقتصادي والسياسات العامة لوصف وتصـنيف القطاعات أو النماذج الاقتصـادية المختلفة بناءً على أهدافها وتركيزها الأسـاسـي، سـواء كان هذا التركيز على البيئة، أو التكنولوجيا، أو القطاع العام، أو غيرها.

---

[3] Jason Watson : Taxpayer's Comprehensive Guide to LLCs and S Corps, BookBaby ,2014,p119.

تقاطع الألوان الاقتصادية وأهميتها:

يشكل تقاطع الألوان في الاقتصاد الحديث إطاراً تحليلياً متطوراً يتجاوز تقسيم الأنشطة إلى قطاعات منفصلة، معترفاً بأن التنمية المستدامة تتطلب تداخلاً بين هذه الأنماط. فبينما يمثل الأخضر (الاستدامة البيئية) والأزرق (الموارد البحرية) أهدافاً بيئية واضحة، فإن تحقيقهما أصبح يعتمد كلياً على الذهبي (التحول الرقمي والابتكار). فالاستثمار في الطاقة النظيفة (الأخضر) لا يمكن أن ينجح دون استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة (الذهبي) لتحسين كفاءة الشبكات وإدارة الموارد.

يظهر هذا التقاطع أيضاً في الأبعاد الاجتماعية والثقافية. فالاستثمار في الوردي والفضي (لتلبية احتياجات المرأة وكبار السن) لا يقتصر على الخدمات الاجتماعية، بل يتطلب دمج حلول من الأبيض (اقتصاد المعرفة) لإنشاء خدمات رعاية صحية عن بعد أو منصات تعليمية متخصصة. كما أن تعزيز الاقتصاد البرتقالي (الإبداع والثقافة) أصبح أداة فعالة لتحقيق أهداف الاستدامة، من خلال تصميم منتجات صديقة للبيئة (الأخضر) أو تسويق السياحة المسؤولة (الأزرق). هذا التداخل

يؤكد أن التحديات المعاصـــرة، مثل التغير المناخي والعدالة الاجتماعية، تتطلب نهجاً متعدد الألوان يجمع بين التكنولوجيا، الوعي البيئي، والقيم الاجتماعية لتحقيق نمو شـــامل ومرن. من المهم الإدراك أن الاقتصادات الحديثة هي مزيج من هذه الألوان، ولا يوجد اقتصـــاد "بلون واحد". النجاح التنموي يعتمد على القدرة على تحقيق التوازن والانتقال

الأهمية المنهجية لتصنيف "ألوان الاقتصاد":

تصنيف الاقتصادات بالألوان ([4]) ليس مجرد تقسيم وصفي، بل هو إطار تحليلي يساعد صانعي السياسات على:

- **تحديد الأولويات** :يسـاعد اللون في توجيه **الاسـتثمارات العامة والخاصـة** نحو قطاعات محددة (مثل التحول من الأحمر إلى الأخضر).
- **قياس التقدم** :يوفر مؤشـــرات لقياس مدى التزام الدولة بأهداف الاسـتدامة (مثل الاقتصـاد الأخضـر والأزرق)

[4] د.حازم حجلة سعيدة ،د. بوفلفل سهام : الألوان الاقتصادية وعلاقتها بالتنمية المستدامة مع الإشارة للاقتصاد الجزائري ، مجلة البشاير الاقتصادية ،الجزائر ،٢٠٢٣،ص ٧١٠

بدلاً من الاعتماد فقط على نمو الناتج المحلي الإجمالي التقليدي([5]).

- **التشـــجيع على التكامل** :يُظهر كيف يجب أن تعمل القطاعات معًا؛ فالاقتصاد الرقمي

1-الألوان التي تركز على الاستدامة والبيئة:

تلعب الألوان دورًا حيويًا في التواصـل حول **الاسـتدامة والبيئة**، حيث تتجاوز مجرد الجماليات لتصـــبح لغة بصـــرية تعكس الالتزام بقضـايا الكوكب. يعتبر **الأخضر** اللون الأبرز في هذا السياق، فهو يرمز بشكل مباشر إلى الطبيعة، النمو، الحياة، والصـحة، ويرسـخ مفاهيم "الصـديق للبيئة" و"العضـوي" و"الطاقة المتجـددة". يتكـامـل معـه **الأزرق** العميق، الـذي يمثـل المـاء النظيف والهواء النقي والمســـؤولية تجاه المحيطات، كما يوحي بـالهدوء والثقة. يظهر أيضًـــا **اللون الترابي** مثل البني الفاتح والبيج ليعكس الأصـــالة، المواد الخام الطبيعية، و**الاقتصـــاد**

---

[5] Jiaxiang Hu ،Julien Chaisse : International Economic Law and the Challenges of the Free Zones, Wolters Kluwer,2019, p.52.

الدائري، مؤكداً على فكرة العودة إلى الأرض والحد من النفايات. أما **الرمادي الغامق** أو الفحمي، فيُستخدم أحيانًا لتمثيل الاستدامة الصـــناعية أو التكنولوجيا الخضـــراء، أي الابتكار الذي يهدف لتقليل البصـــمة الكربونية. هذه الألوان مجتمعة تشـــكل لوحة بصـــرية تخاطب المســـتهلكين بوعي، مشـــيرة إلى أن المنتج أو المبادرة لا تضـــر بالبيئة، بل هي جزء من حلول مســـتقبلية مستدامة.([6])

تركز هذه المجموعة على كيفية استخدام الموارد الطبيعية وحماية كوكب الأرض، وهي أحدث مفاهيم النمو الاقتصادي:

أ-**الأخضر** :(Green Economy)

يمثل الاقتصـاد الأخضـر إطارًا اسـتراتيجيًا يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال ضمان النمو الاقتصادي مع الحفاظ على الأصـــول الطبيعية التي يعتمد عليها هذا النمو. إنه ليس مجرد إضـــافة للون الأخضـــر على الأعمال التقليدية، بل هو

---

[6] Alfredo Saad-Filho : Progressive Policies for Economic Development, Taylor & Francis ,2021,p.66

تحول هيكلي جذري يركز على الاستثمار في التقنيات النظيفة والطاقة المتجددة، وكفاءة الموارد، وتقليل الانبعاثات الكربونية والتلوث. يكمن جوهر هذا النموذج في فصل النمو الاقتصادي عن الاستهلاك المفرط للموارد، مما يخلق فرص عمل لائقة ("الوظائف الخضراء") ويقلل من عدم المساواة، بينما يدعم في الوقت نفسه قدرة النظم البيئية ([٧])على توفير خدماتها الحيوية. يتطلب تبني الاقتصاد الأخضر تضافر جهود الحكومات عبر سياسات تحفيزية، والقطاع الخاص عبر الاستثمار المسؤول، والمجتمع المدني عبر تغيير أنماط الاستهلاك، ليصبح بذلك الطريق الرئيسي نحو بناء مجتمعات مرنة ومزدهرة في وجه تحديات التغير المناخي ونضوب الموارد.

يمثل الاقتصاد الأخضر إطاراً عملياً شاملاً يتخطى حدود الاقتصاد التقليدي، بهدف أساسي هو تحقيق النمو المستدام مع الحفاظ الجذري على البيئة. يتركز هذا النموذج

---

[7] MUTHUKRISHNAN, SUBHASHINI : INTRODUCTION TO ENVIRONMENTAL ECONOMICS, THIRD EDITION, PHI Learning Pvt. Ltd. ,2024,p.199.

على ضـــرورة فصـــل النمو الاقتصـــادي عن التدهور البيئي واســـتهلاك الموارد غير المتجددة. عملياً، يتجســـد الاقتصـــاد الأخضر في التحول الشامل نحو الطاقة النظيفة والمتجددة، مثل الشـــمس والرياح([٨])، لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري الذي يعد المصـــدر الرئيســـي لتلوث الهواء والانبعاثات الضـــارة. كما يشـــمل هذا التحول توجيه الاســـتثمارات الصـــديقة للبيئة إلى قطاعات مثل كفاءة الطاقة، وإدارة النفايات المســـتدامة، والنقل العام منخفض الكربون. النتيجة المباشـــرة لهذا التوجه هي خلق "الوظـائف الخضـــراء "التي تركز على الحفـاظ على البيئـة واسـتعادتها، وتؤدي في النهاية إلى الحد من تلوث الهواء والماء، مما يضمن صحة البشر وسلامة النظم البيئية للأجيال القادمة. بعبارة أخرى، هو اســـتراتيجية نمو تضـــمن الرخاء الاقتصـــادي المستمر ضمن حدود كوكب الأرض.

ب-الاقتصاد الأزرق :(Blue Economy)

---

[٨] فارون سيفارام: ترويض الشمس ابتكارات لتسخير الطاقة الشمسية و إمداد الكوكب بالطاقة،العبيكان للنشر، ٢٠٢٢،ص ٢١٧.

يمثل الاقتصـــاد الأزرق مفهوماً اســـتراتيجياً للتنمية المســتدامة يركز على الاســتغلال المسـؤول والمســتدام للموارد البحرية والمحيطات والســـاحلية. يتجاوز هذا النموذج اســـتخدام المحيطات كمصــدر للصــيد أو النقل التقليدي، بل يدمج التنمية الاقتصــادية مع حماية البيئة البحرية، لضــمان اســتمرار إنتاجية هذه البيئات للأجيال القادمة. يشـــتمل الاقتصـــاد الأزرق على قطاعات مبتكرة مثل تربية الأحياء المائية المستدامة، واستغلال طاقة الأمواج والرياح البحرية، والســـياحة البيئية الســـاحلية، والتكنولوجيا الحيوية البحرية .(Blue Biotechnology) يهدف هذا التحول إلى خلق "وظـائف زرقـاء "جـديـدة، وتعزيز الأمن الغذائي، وتحسـين سُـبل العيش للسـكان السـاحليين، مع التركيز الشـــديد على مكافحة التلوث البلاســـتيكي والحفاظ على التنوع البيولوجي البحري، خاصـــة في الشـــعاب المرجانية، مما يجعله عنصراً حيوياً في تحقيق التوازن البيئي والاقتصادي العالمي.

تمثل الإدارة المســتدامة للموارد المائية (البحرية والعذبة) ضرورة حتمية لضمان استمرار الازدهار الاقتصادي بالتوازي مع حمـايـة الموائـل الطبيعيـة. لا يمكن فصـــــل تحقيق الجـدوى الاقتصادية عن صيانة صحة النظام البيئي؛ فالموارد المائية هي أســاس كلا الأمرين. في قطاع مصــايد الأســماك، يجب التحول

من الصيد الجائر إلى تطبيق نظام حصص صيد صارم يستند إلى بيانات علمية دقيقة لضمان تجدد الأرصدة السمكية، وحظر أدوات الصيد المدمرة. أما في تربية الأحياء المائية، فالاستدامة تعني تبني تقنيات مغلقة لا تلوث المياه الساحلية بالنفايات أو المضادات الحيوية، واستخدام أعلاف مستدامة لا تستنفد الأسماك البرية. وفي قطاع السياحة المائية، يجب أن تركز التنمية على السياحة البيئية المسؤولة، حيث تُحدد القدرة الاستيعابية للمواقع الساحلية والبحرية، ويتم تقليل البصمة الكربونية والنفايات الناتجة عن المنشآت والأنشطة السياحية. أما بالنسبة للمياه العذبة، فتتطلب الإدارة المستدامة تطبيقاً واسع النطاق لتقنيات الري بالتنقيط وأنظمة معالجة مياه الصرف الصحي، لترشيد الاستهلاك وضمان التوزيع العادل للمياه. بتطبيق هذه المبادئ المتكاملة، نضمن أن تظل مواردنا المائية منتجة اقتصادياً ومحمية بيئياً للأجيال القادمة.الهدف :الاستغلال المستدام لموارد المحيطات والبحار (مثل المصايد والسياحة البحرية) دون الإضرار بالنظم البيئية البحرية.

تمثل المبادرات المتمحورة حول البيئة البحرية مفتاحاً لتعزيز الاقتصـــاد الأزرق المســتدام .([٩])يبرز خياران رئيســيان في هذا المجال: الأول هو تطوير مزارع سمكية مستدامة (تربية الأحياء المائية). بدلاً من الأساليب التقليدية التي قد تلوث المياه وتستنفد الأســـماك البريـة كعلف، تركز المزارع الحديثـة على الأنظمـة المغلقة أو أنظمة إعادة التدوير المائي . هذه التقنيات تحد بشكل كبير من تلوث المياه، وتضـــمن رقابة بيئية صـــارمة، وتســـمح بإنتاج مســتدام للبروتين البحري محلياً، مما يخفف الضــغط عن المصـــايد الطبيعية ويحســـن الأمن الغذائي. أما الخيار الثاني، فيتمثل في اســتخراج الطاقة المتجددة من الأمواج .تســتغل هذه التقنية حركة الأمواج لإنتاج الكهرباء بطريقة نظيفة تماماً، بعيداً عن حرق الوقود الأحفوري. ورغم أن هذه التكنولوجيا لا تزال في مراحل تطوير ونشـــر مبكرة مقارنة بطاقة الرياح، إلا أنها تعد مصــدراً مســتقبلياً ضــخماً للطاقة المتجددة، خاصــة للدول ذات

---

[٩] د. محمد جالل محمد السيد خطاب : متطلبات تفعيل دور االقتصاد ألزرق في تحقيق التنمية المستدامة في مصر ،مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية جامعة الاسكندرية ،٢٠٢٠ ،ص. ١١٢.

السواحل الطويلة، مما يدعم استقلال الطاقة ويساهم مباشرة في مكافحة تغير المناخ. كلا المنهجين يجسدان التزاماً بتحقيق التنمية الاقتصادية باستخدام الموارد البحرية دون تدميرها.

جـ – الاقتصاد الدائري :(Circular Economy) :

يمثل الاقتصاد الدائري (Circular Economy)نموذجًا جذريًا يتناقض مع نظام "الأخذ–التصنيع–التخلص" الخطي التقليدي. هدفه الأساسي هو إلغاء النفايات والحفاظ على قيمة المنتجات والمواد والموارد لأطول فترة ممكنة في الدورة الاقتصادية. يقوم هذا النموذج على ثلاثة مبادئ رئيسية :تصميم المنتجات والمواد للتخلص من النفايات والتلوث، إبقاء المنتجات والمواد قيد الاستخدام عن طريق إعادة الاستخدام، الإصلاح، التجديد، وإعادة التصنيع، وأخيراً، تجديد النظم الطبيعية. بدلاً من نهاية دورة حياة المنتج في مكب النفايات، يصبح المنتج القديم أو المادة المستعملة مورداً جديداً. هذا التحول يقلل من الضغط على استخراج الموارد الأولية، ويحسن كفاءة استخدام الطاقة، ويخلق فرص عمل جديدة في مجالات الإصلاح والصناعات التحويلية. إنه بذلك لا يمثل حلاً بيئياً فحسب، بل استراتيجية

اقتصـــادية قوية لتحقيق المرونة وتقليل الاعتماد على ســـلاســـل الإمداد الخارجية المتقلبة.([١٠])

يمثـل هـذا النظـام ثورة في طريقـة التفكير حول الإنتـاج والاســـتهلاك، حيث يتمحور حول مبدأ "إلغاء النفايات" بشـــكل مطلق، مما يجعل المنتج المستهلك مورداً للمرحلة التالية. الهدف الأســـاســـي هو ضـــمان بقاء المنتجات والمواد والمكونات قيد الاســـتخدام بأعلى قيمة ممكنة ولأطول فترة زمنية، وذلك من خلال اســتراتيجيات متكاملة تشــمل الإصــلاح، التجديد، وإعادة التصـــنيع. هذا التوجه يقلل بشـــكل كبير من الاعتماد على اســـتخراج مواد خام جديدة، ما يحافظ على الموارد الطبيعية الثمينة ويخفض بشـــكل حاســـم من التكاليف البيئية والمالية المرتبطة بالتخلص من النفايات. باختصـــار، الاقتصـــاد الدائري يُحوّل المنتجات من خط ســـير ينتهي بالزوال إلى دورة حياة مستمرة ومستدامة.

[١٠] د. أحمد سعيد كرم البكل، د. ريهام عبد الغني متولي مطاوع : االقتصاد الدائري بين النظرية والتطبيق، مجلة الدراسات السياسية واالقتصادية - كلية السياسة واالقتصاد - جامعة السويس،٢٠٢٣،ص ١٦٥.

في قلب نموذج الاقتصـاد الدائري تكمن فكرة بسـيطة وقوية: لا يجب أن تنتهي دورة حياة أي مادة بمجرد اسـتخدامها الأول. يتمثل التطبيق الأكثر وضـوحاً لهذا المفهوم في الشـركات التي تتبنى اسـتراتيجيات إعادة الاسـتخدام والتدوير المغلق .فبدلاً من أن تقوم شـركة ما بإنتاج عبوات بلاسـتيكية جديدة بالكامل من مواد خام مسـتخرجة حديثاً، ثم تسـمح لهذه العبوات بالتحول إلى نفايات بعد الاستخدام، فإنها تنشئ نظاماً فعالاً لـجمع العبوات المسـتعملة .يتم بعد ذلك معالجة هذه العبوات وتجديدها لإنتاج عبوات جديدة بنفس الجودة أو قريبة منها. هذا الإجراء يحقق فائدة مزدوجة: فهو يقلل بشـكل كبير من كمية النفايات التي تصـل إلى مدافن القمامة، وفي الوقت نفسـه، يخفض الاعتماد على اسـتخراج موارد خام جديدة مكلفة بيئياً ومالياً، مما يضـمن استمرارية المواد في الدورة الإنتاجية لأطول فترة ممكنة.

2-الألوان التي تركز على أساسيات النمو:

تعكس الألوان المسـتخدمة في سـياق أسـاسـيات النمو مفاهيم الحيوية، الثقة، الاستقرار، والابتكار اللازم لعملية التوسع والنجاح. يبرز اللون الأخضـر هنا ليرمز إلى النمو المسـتمر والازدهار والخصـوبة، ويسـتخدم للإشـارة إلى الموارد الجديدة

والاستدامة المالية. يتكامل معه الأزرق الداكن أو الكحلي، الذي يوحي بالثقة، الاستقرار، الاحترافية، والنزاهة، وهي ركائز لا غنى عنها لأي مؤسسة تسعى للنمو طويل الأمد. كما يظهر الأصفر أو الذهبي ليعبر عن التفاؤل، الابتكار، والطاقة، ويستخدم للفت الانتباه إلى الفرص الجديدة والإبداع الذي يدفع عملية النمو. أما الرمادي أو الفضي فيمكن أن يمثل التكنولوجيا، الكفاءة، والمرونة، وهي عوامل ضرورية للتكيف مع متطلبات السوق المتغيرة. هذه الألوان مجتمعة لا تُنشئ مجرد صورة جذابة، بل ترسل رسالة بصرية قوية حول الجدية والتخطيط المتقن وراء أي خطة توسع ناجحة.تركز هذه المجموعة على كيفية سير العملية الاقتصادية والأنشطة الأساسية:

3-الألوان التي تركز على الحوكمة والتشريعية:

أ- الاقتصاد الأبيض:(White Economy)

يُعرّف **الاقتصاد الأبيض (The White Economy)** بأنه القطاع الحيوي المخصص للخدمات التي تركز على **صحة الإنسان ورفاهيته ورعايته الاجتماعية** .وهو يختلف عن الاقتصادات الأخرى لأنه لا يعتمد على الموارد الطبيعية أو التكنولوجيا بشكل أساسي، بل على **رأس المال البشري** نفسه،

ويُعتبر استثمارًا استراتيجيًا في جودة الحياة. يشمل هذا الاقتصاد ثلاثة محاور أساسية :**الرعاية الصحية**)المستشفيات، الأدوية، البحث الطبي(، **الرعاية الاجتماعية** (خدمات كبار السن، رعاية الأطفال، الدعم النفسي)، و**الوقاية والصحة العامة** (الحملات الصحية والتطعيمات). إن الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع تكمن في كونه **مُولّدًا للوظائف** ذات المهارات العالية ويساهم مباشرة في **زيادة الإنتاجية**؛ فالمواطنون الأصحاء يعيشون سنوات أطول وأكثر إنتاجية، مما يرفع الناتج القومي. كما أن الاستثمار في **الوقاية** ضمن الاقتصاد الأبيض يقلل من التكاليف الهائلة لعلاج الأمراض المتقدمة والمزمنة على المدى الطويل. ورغم التحديات المتمثلة في ارتفاع تكلفة التكنولوجيا الطبية وضغوط شيخوخة السكان، يظل الاقتصاد الأبيض الركيزة التي تحدد **مرونة** أي أمة وقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية

حوافز الاقتصاد الابيض:

تشكل **حوافز الاقتصاد الأبيض** مجموعة من الأدوات المالية والسياساتية التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات الصحة والرعاية الاجتماعية والوقاية، مع إدراك أن صحة السكان هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي المستدام.

هذه الحوافز تنقسم إلى مستويين: حوافز موجهة للمستثمرين لتشجيع العرض، وحوافز موجهة للمواطنين لتشجيع الطلب الصحي والسلوك الوقائي. على مستوى **الاستثمار (العرض)**، تقدم الحكومات عادةً **إعفاءات ضريبية** وتسهيلات ائتمانية للمؤسسات التي تبني وتدير المستشفيات الحديثة، أو تنتج الأدوية والمستلزمات الطبية. كما تُمنح **حوافز بحثية** لشركات الأدوية والجامعات لتشجيع الابتكار في مجالات الصحة العامة ومكافحة الأوبئة. ويُعد نموذج **الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)** في إدارة وتشغيل المرافق الصحية الكبرى حافزاً رئيسياً لجذب رؤوس الأموال الخاصة. أما على مستوى **الأفراد (الطلب والسلوك)**، فإن الحوافز تكون موجهة لتشجيع السلوك الصحي. ومن أبرزها هو **الدعم الحكومي لبرامج التأمين الصحي الشامل**، والذي يقلل التكلفة المباشرة للخدمات على المواطن ويضمن وصولاً عادلاً. كما تُقدم بعض الدول **حسومات ضريبية** للأفراد الذين يتحملون تكاليف الرعاية الوقائية أو يشاركون في برامج اللياقة البدنية، وتُستخدم أحيانًا **حوافز غير مالية** مثل مكافآت للموظفين أو تخفيضات في الأقساط التأمينية لمن يثبتون التزامهم بالأنماط الصحية. في الختام، فإن جوهر حوافز الاقتصاد الأبيض هو إرساء قناعة بأن كل جنيه يُستثمر في الصحة والوقاية اليوم هو توفير لأضعافه غداً، مما يضمن

مجتمعاً أكثر سعادة وأكثر إنتاجية، وبالتالي رفعاً للدخل القومي.([11])

الأهمية الضريبية للاقتصاد الأبيض :

تكمن الأهمية الضريبية للاقتصاد الأبيض في كونه يمثل استراتيجية مالية مزدوجة؛ فهو لا يقتصر على توليد الإيرادات المباشرة للخزانة العامة، بل الأهم أنه يعمل على خفض الأعباء الضريبية والإنفاق الحكومي المستقبلي .بشكل مباشر، يُعد هذا القطاع مصدرًا لضريبة الدخل على الأفراد العاملين فيه (كالأطباء والممرضين)، وضريبة أرباح الشركات المطبقة على شركات الأدوية والتأمين الصحي الخاص، بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة على بعض الخدمات والسلع غير المعفاة. أما الأهمية غير المباشرة، فتتجلى في أن الاستثمار في الوقاية والصحة العامة يقلل بشكل كبير من الحالات المرضية المكلفة، مما يؤدي إلى تخفيف الإنفاق

---

[11] Tamara Wilkinson : Bloomsbury Publishing , Venture Capital Investment and Government Incentives ,2024,p.209.

الحكومي المطلوب على العلاج المتقدم وإعادة تأهيل، وهو ما يوازي توفيرًا ضخمًا للموارد. علاوة على ذلك، يساهم المجتمع السليم الذي يوفره الاقتصاد الأبيض في زيادة الإنتاجية وتقليل معدلات الغياب عن العمل، مما يوسع القاعدة الضريبية الكلية للدولة (عبر ارتفاع الأرباح والأجور). ولتشجيع هذا القطاع الحيوي، تستخدم الحكومات الحوافز الضريبية كإعفاءات جمركية ومالية على استيراد الأدوية والمعدات، أو تقديم حسومات ضريبية للأفراد على نفقات التأمين الصحي الخاص، مما يُحوّل العبء جزئيًا إلى القطاع الخاص ويضمن جودة الخدمات دون إجهاد الميزانية العامة.

الاستثمارات في الاقتصادات البيضاء :

تُمثّل الاستثمارات في الاقتصاد الأبيض، الذي يشمل الصحة والرعاية الاجتماعية والوقاية، أحد أذكى القرارات الاستراتيجية التي يمكن لأي دولة اتخاذها، فهو ليس إنفاقًا استهلاكيًا بل استثمار مُضاعف العائد .تتدفق هذه الاستثمارات من ثلاثة مصادر رئيسية: أولاً، الاستثمار الحكومي العام في البنية التحتية الأساسية، ويشمل بناء وتشغيل المستشفيات الحكومية، وتمويل البحث العلمي الطبي، ودعم برامج الصحة

العامة الكبرى مثل حملات الكشف المبكر والتحول نحو منظومة التأمين الصحي الشامل. ثانياً، يأتي دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي، الـذي يُعـد محرك النمو، ويتركز اســـتثمـاره في الصـــناعات الدوائية، وتصـــنيع الأجهزة والمســـتلزمات الطبية، وتوسـيع شـبكات المسـتشـفيات والعيادات الخاصـة ذات الجودة العالية. يتم جذب هذا النوع من الاستثمار عبر الحوافز الضريبية وتســـهيل الإجراءات التنظيمية. ثالثاً، هناك الاســـتثمار الفردي والأســـري، وهو الإنفاق الذي يقوم بـه المواطنون على التأمين الصـــحي الخاص، ومراكز اللياقة البدنية، والأغذية الصـــحية، والخدمات الوقائية. وعلى الرغم من أن هذا الإنفاق يمثل عبئاً مباشـــراً، إلا أنه يُعد جزءًا من الطلب الذي يدفع عجلة الابتكار والخـدمـات في القطـاع الخـاص. إن العـائـد الحقيقي لهـذه الاسـتثمارات(١٢) لا يُقاس فقط بالربح المادي لشـركات الأدوية، بل يتجسد في زيادة سنوات العمل المُنتِجة للمواطن، خفض تكلفة علاج الأمراض المزمنـة على المدى الطويـل، ورفع مؤشـــرات الســـعادة الوطنية عبر ضـــمان الأمن الصـــحي، مما يجعل

[12] Raffaele Sciortino : The US–China Rift and Its Impact on Globalization , Brill ,2024,p.261.

الاستثمار في الاقتصاد الأبيض استثماراً مباشراً في قوة الأمة ومرونتها الاقتصادية.

القرية الذكية المصرية تعد نموذجًا متكاملاً للمناطق الاقتصادية التي ترتكز بشكل أساسي على الاقتصاد الأبيض، وهو مصطلح يشير إلى الأنشطة المعتمدة على المعرفة والخدمات الفكرية والتقنية. تتجاوز القرية الذكية كونها مجرد منطقة إدارية لتصبح مركزًا حيويًا لتوطين شركات التكنولوجيا الرائدة، ومراكز البحث والتطوير ، وشركات الاستشارات الإدارية والمالية .يتميز نشاطها الاقتصادي بأنه ذو قيمة مضافة عالية ولا يعتمد على التصنيع التقليدي أو الاستهلاك الكثيف للموارد المادية، بل يستند إلى رأس المال البشري الماهر والابتكار. وبالتالي، فهي تشجع الاقتصاد القائم على المعرفة، وتستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات مثل البرمجيات، والاتصالات، وخدمات تعهيد العمليات ، مما يجعلها محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي الوطني وتوفير فرص عمل نوعية للشباب المتخصص([١٣]).

[13] Felix Kin Peng Hui : Infrastructure Investment in Indonesia, Open Book Publishers , 2019,p196.

١-الاقتصاد الرمادى :

يُشير الاقتصاد الرمادي، أو الاقتصاد غير الرسمي، إلى الأنشطة والمعاملات الاقتصادية التي تتم بشكل قانوني ومشروع من حيث طبيعة المنتج أو الخدمة، لكنها لا تُسجَّل أو تُبلَّغ عنها للسلطات الحكومية لأغراض الضرائب أو الإحصاء أو الضمان الاجتماعي. هذا الاقتصاد يتألف عادةً من الأفراد والشركات الصغيرة التي تعمل خارج الإطار التنظيمي الرسمي، مثل العمالة المؤقتة، والخدمات المنزلية غير المعلنة، والبيع المباشر غير المُفوتر. ورغم أنه يوفر سبل عيش لشريحة كبيرة من السكان ويُعتبر شبكة أمان في الأزمات الاقتصادية، فإنه يُحرم الدولة من الإيرادات الضريبية الضرورية للإنفاق على الخدمات العامة والبنية التحتية. كما يضع العاملين فيه في موقف ضعيف، إذ يفتقرون إلى الحماية القانونية والاجتماعية. التحدي يكمن في إيجاد طرق لدمج هذا النشاط الضخم تدريجياً في الاقتصاد الرسمي لضمان العدالة الاجتماعية وزيادة القاعدة الضريبية للدولة.

كما يشير الاقتصاد الرمادي إلى جزء كبير من النشاط الاقتصادي الذي يحدث خارج الإطار الرسمي للدولة، وهو ما

يخلق تحديات مزدوجة على المستوى الوطني والفردي. من ناحية، يشكل هذا الاقتصاد عبئاً كبيراً على البنية التحتية والخدمات العامة، حيث يستهلك الطاقة والمياه ويستخدم الطرق والمواصلات، لكنه لا يساهم بشكل مباشر وكامل في الإيرادات الضريبية اللازمة لتمويل هذه الخدمات وصيانتها. هذا يضع ضغطاً مالياً على الحكومات ويؤدي إلى تدهور جودة المرافق العامة. ومن ناحية أخرى، فإن هذا الاقتصاد يحرم العاملين فيه من الحماية الأساسية؛ فهم يفتقرون إلى عقود العمل الرسمية، والتأمين الصحي، ومعاشات التقاعد، والضمان الاجتماعي، مما يجعلهم عرضة للاستغلال وعدم الاستقرار، ويزيد من هشاشة وضعهم المعيشي والاقتصادي، خاصة في أوقات الأزمات والمرض.

ب-الاقتصاد الأسود(Black Economy) :

يمثل الاقتصاد الأسود، أو الاقتصاد السري، أخطر أشكال النشاط الاقتصادي غير الرسمي، حيث يشمل جميع المعاملات التي تعتبر غير قانونية بطبيعتها في حد ذاتها. يتميز هذا الاقتصاد بالسرية التامة والابتعاد عن أي شكل من أشكال الرقابة الحكومية أو التنظيمية. يشمل الأنشطة الإجرامية المنظمة

مثل الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر، التزوير، والتهريب، وغسيل الأموال، وغيرها من الجرائم التي تحقق أرباحاً ضخمة وغير مشروعة. لا يقتصر تأثير الاقتصاد الأسود على حرمان الدولة من الإيرادات الضريبية فحسب، بل إنه يشكل تهديداً مباشراً لأمن واستقرار المجتمع، ويؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة والعنف، ويزعزع ثقة الجمهور في المؤسسات الرسمية. كما أنه يُشوه بيئة الأعمال السليمة، حيث يوفر للجهات غير القانونية ميزة تنافسية ظالمة على الشركات الملتزمة بالقانون والشفافية.

يشير هذا النوع من النشاط، المعروف بالاقتصاد الأسود، إلى شبكة من العمليات والمعاملات غير القانونية التي تتعدى مجرد التهرب الضريبي لتصبح تهديداً مباشراً لأمن واستقرار الدول. إن وجود هذا الاقتصاد يمثل تهديداً للأمن القومي والمجتمعي، حيث يغذي الجريمة المنظمة، وتمويل الإرهاب، والاتجار غير المشروع بالسلع والأفراد. علاوة على ذلك، فإنه يهدر الموارد الوطنية عبر توجيه رؤوس الأموال الضخمة نحو أنشطة غير منتجة أو مدمرة، مما يعيق التنمية الاقتصادية المشروعة ويشوّه الأسواق. والأخطر من ذلك، هو أن الاقتصاد الأسود بطبيعته يُشجع على الفساد، إذ لا يمكن

استمراره وتوسعه إلا من خلال رشوة المسؤولين الرسميين وتغلغل الأموال غير النظيفة داخل المؤسسات الحكومية والمالية، مما يقوّض سيادة القانون ويفتت الثقة في نزاهة الدولة.)([١٤])

يشمل الاقتصاد الأسود كافة الأنشطة والمعاملات التي تُعد محظورة قانوناً وتخضع للملاحقة الجنائية، مما يجعله الجزء الأكثر ضرراً وخطورة من الاقتصاد غير الرسمي. لا يتعلق الأمر بالتهرب الضريبي أو نقص التسجيل، بل بالعمليات التي تُجرّمها الدولة بشكل صريح، مثل الاتجار بالمخدرات، تهريب الأسلحة، التزوير، والفساد المنظم وغسيل الأموال. يتميز هذا الاقتصاد بالسرية التامة والعنف في بعض الأحيان، ويُمثّل تهديداً مباشراً للأمن وسيادة القانون، حيث يعمل على هدر الموارد وتشويه الأسواق المشروعة عبر ضخ أموال غير نظيفة، مما يُقوِّض أسس الثقة والعدالة في النظام الاقتصادي والمجتمعي.([١٥])

---

[14] www.moi.gov.eg

[15] Nikolaos Lavranos ،Stefano Castagna : International Arbitration and EU Law , Edward Elgar Publishing,2024,p.511.

ج-الاقتصاد الأحمر(Red Economy) :

يمثل الاقتصـــاد الأحمر نموذجًا يُطلق على الأنشـــطة الاقتصـادية التي تُركز بشكل أسـاسـي على الصـناعات التقليدية كثيفة العمالة، والتي قد يكون لها تأثير بيئي سـلبي كبير وتعتمد على اســـتهلاك عالٍ للموارد. يرتبط هذا المصـــطلح تاريخيًا بالتركيز على القطاعات القديمة مثل الصـــناعات الثقيلة كثيفة الانبعاثات، والزراعة التقليدية غير المســتدامة، وبعض أشــكال التصـــنيع التي تولد تلوثًا كبيراً .غالبًا ما تُعطى الأولوية في هذا النموذج للإنتاج الكمي والنمو السـريع على حسـاب الاسـتدامة والكفـاءة البيئيـة، ممـا يؤدي إلى اســـتنزاف الموارد الطبيعيـة والمسـاهمة في مشـكلات مثل تلوث الهواء والماء. ورغم أن هذا الاقتصـاد كان تاريخيًا محركًا للتوظيف والتصـنيع، إلا أن الاتجاه العالمي الحالي يسـعى للتحول عنه إلى نماذج أكثر نظافة وذكاءً مثل الاقتصـاد الأخضـر والأزرق للحد من أضـراره البيئية طويلة المدى.

تكمن خطورته الرئيسـية في أنه يقود إلى اسـتنزاف غير مســـتدام للموارد الطبيعية، حيث يركز على الصـــناعات كثيفة

الاستهلاك للطاقة والمياه والمواد الخام، مما يُسرّع من نضوبها. كما أن هذا النموذج مسؤول عن توليد مستويات عالية من التلوث البيئي، بما في ذلك انبعاثات الغازات الدفيئة التي تسبب الاحتباس الحراري وتلوث الهواء والماء، مما يهدد الصحة العامة وسلامة النظم البيئية. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي هذا الاعتماد المفرط على قطاعات قديمة إلى ضعف التنافسية الاقتصادية على المدى الطويل، خاصة في ظل التحول العالمي نحو التقنيات الخضراء، مما يُبقي الدول رهينة للأسواق غير المستدامة وغير الكفؤة بيئياً.

الدولة وتحملها مخاطر الاقتصاد الأحمر :

تواجه الدولة التي تستمر في دعم الاقتصاد الأحمر مخاطر جمة تتحمل عبئها بشكل مباشر وغير مباشر. يتمثل الخطر الأكبر في زيادة الإنفاق العام لمعالجة الآثار الجانبية لهذا الاقتصاد، كتمويل الرعاية الصحية اللازمة للأمراض المرتبطة بالتلوث البيئي وتدهور جودة الهواء والماء. كما تتحمل الدولة عبء خسارة الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد، مما يؤثر على أمنها القومي والاقتصادي على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، قد تجد الدولة نفسها مضطرة لتقديم إعانات

مالية ضخمة لقطاعات الصناعات القديمة والملوثة للحفاظ على استمراريتها، مما يُثقل كاهل الموازنة العامة ويحول الأموال عن الاستثمار في القطاعات المستقبلية المستدامة (الاقتصاد الأخضر والأبيض). هذا الدعم المستمر لا يؤدي فقط إلى هدر الموارد المالية، بل يضعف أيضاً القدرة التنافسية للدولة عالمياً في ظل تحول الأسواق نحو المعايير البيئية الأكثر صرامة.

٤- ألوان تركز على الجانب الاجتماعي والإنساني:

تبرز الألوان في سياق الجانب الاجتماعي والإنساني لتعكس قيم التعاطف، الثقة، العدالة، والأمل، وهي مفاهيم محورية في بناء مجتمعات مترابطة. يعد الأزرق الفاتح أو السماوي لوناً أساسياً هنا، إذ يرمز إلى الثقة، النزاهة، والهدوء، وهي صفات ضرورية للتعاملات المجتمعية والمؤسسات الخيرية. يليه اللون الأحمر الدافئ أو البنفسجي، الذي يُستخدم للتعبير عن الحب، الرحمة، والعمل الإنساني العاجل، وغالباً ما يُرتبط بالمنظمات التي تعمل على إنقاذ الأرواح أو توفير الدعم العاطفي. كما يظهر الأخضر الزمردي ليرمز إلى الصحة، النمو المستدام، والاستدامة الاجتماعية، مؤكداً على أهمية الرفاهية الجماعية. وفي أحيان كثيرة، يُستخدم البرتقالي أو الأصفر الدافئ للدلالة على التفاؤل، الإيجابية، والعمل التطوعي، معبراً

عن الطـاقـة المجتمعيـة التي تـدفع نحو التغيير الإيجـابي والشـــمولية. هذه الألوان مجتمعة تعمل على بناء لغة بصـــرية تدعو إلى التكاتف والمسـؤولية المشـتركة. تُسـتخدم هذه الألوان لوصف الأنشطة التي تخدم الرفاهية الاجتماعية أو الثقافية منها :

١-الاقتصاد الوردي :(Pink Economy)

يمثل الاقتصـــاد الوردي([١٦]) مفهوماً واســعاً يركز على القوة الشـرائية والاحتياجات الاقتصـادية لمجموعات سـكانية محددة أو "الشرائح اللونية" في المجتمع، وأبرزها وأكثرها شيوعاً هو التركيز على احتياجات كبار الســن وخدمات المســتهلكات من النســاء والمجتمع الداعم للمساواة بين الجنسين بالنسبة للمرأة، يعترف هذا الاقتصــاد بدورها المتزايد كمسـتهلك ومسـتثمر وصـاحب عمل، ويشــمل كل شــيء من المنتجات المصــممة خصــيصًــا لتلبية

[١٦] د. زوزانّ محمد صالح ، عدلة عبدالله سعيد : الضريبة الوردية ودورها في التَمّييز الاقتصادي بيّن الجنسين ،مجلة الكوت ،العراق ،٢٠٢٤،ص ٤١٩

احتياجاتها، إلى الخدمات المالية والمهنية التي تدعم مشـــاركتها في سوق العمل.

كما يغطي المصـــطلح التركيز على زيادة مشـــاركة المرأة في سـوق العمل وتأثيرها الشـرائي، إضـافة إلى اسـتهداف الشـركات والخدمات التي تتبنى وتدعم قضـايا التنوع والشـمولية في مجالات العمل والخدمات. هذا الاقتصـاد يسلط الضـوء على الفرص التجارية الهائلة التي تظهر من خلال تلبية الاحتياجات المتخصصة لهذه الفئات.[١٧]

دور المرأة في الاقتصاد الوردى :

تُمثّل قوة الإنفاق للمرأة محركاً اقتصـــادياً هائلاً وغالباً ما يتم التقليل من أهميته في التحليلات الاقتصـــادية التقليدية. فالنســـاء لســـن مجرد مســـتهلكات رئيســـيات، بل هن صـــناع قرار داخل الأســـرة، حيث يُشـــرفن على نســـبة كبيرة من النفقات المتعلقة بالاستهلاك اليومي، والرعاية الصحية، والتعليم، والسلع المعمرة. هذا الدور يجعل المرأة عنصـــراً محورياً في تحديد مســـارات

[17] www.ncw.gov.eg

الأســـواق، من التجارة التجزئة وصـــولاً إلى الخدمات المالية والتقنية. تتزايد هذه الأهمية بشـــكل مطرد مع ارتفاع مســـتويات الدخل والمشـــاركة النســـائية في ســـوق العمل عالمياً. فاســـتهداف احتيـــاجـــات المرأة وتوقعـــاتهـــا من حيـــث الجودة، والتصـــــميم، والاستدامة، لم يعد خياراً تكميلياً، بل هو ضرورة استراتيجية لنمو الشركات وتوسعها. لذا، فإن فهم أنماط إنفاق المرأة واستثماراتها يُعد عاملاً حاســـماً في تقدير حجم ونمو الاقتصـــاد الكلي، مما يؤكد أن المرأة هي قوة دافعة لا يمكن تجاهلها في دورة الإنتاج والاستهلاك

دور المرأة حجر الزاوية في نمو الاقتصـاد الوردي وتشـكيله، حيث تتجاوز المرأة كونها مســـتهلكًا مســـتهدفًا لتصـــبح محركًا أساسيًا للإنتاج والابتكار .يرتكز هذا الاقتصاد على القوة الشرائية المتزايدة للنســـاء، ولكنه يعتمد أيضـــاً على زيادة مشـــاركتهن في قيادة وتأسيس الأعمال التي تلبي الاحتياجات المتخصصـة لهذه الشـــريحة، أو احتياجات كبار الســـن من النســـاء فعندما ترتفع نســبة النســـاء في ســوق العمل وتزداد ثروتهن الخاصـــة، يتســع نطـاق الخـدمـات والمنتجـات التي تركز على الجودة، والرعـايـة الصـحية، والرفاهية، والحلول العائلية المرنة. بالتالي، فإن تمكين المرأة في مجـالات التمويـل وريـادة الأعمـال ليس مجرد هـدف

اجتماعي، بل هو استراتيجية اقتصادية مباشرة تضمن استدامة وتوسع الأنشطة داخل هذا القطاع الاقتصادي المتنامي.

الاقتصاد الوردي مجالاً حيوياً يتأثر ويتشكل بشكل كبير بدور المرأة كمنتج ومستهلك ومحفز للنمو. لا يقتصر دور المرأة على كونها قوة شرائية رئيسية تُحدد مسار العديد من الأسواق الاستهلاكية، بل هي أيضاً قوة عاملة ومحركة للإنتاج في هذا الاقتصاد. يشمل ذلك زيادة مشاركتها في تأسيس وإدارة الأعمال التي تلبي احتياجات الشرائح المستهدفة في هذا الاقتصاد، مثل شركات الرعاية الصحية الموجهة لكبار السن أو تطوير تكنولوجيا الرفاهية. كما يُركز الاقتصاد الوردي على تعزيز المساواة بين الجنسين في مكان العمل والفرص الاستثمارية، مما يزيد من الدخل المتاح للمرأة ويرفع من إنتاجيتها الإجمالية. بالتالي، فإن تمكين المرأة اقتصادياً وإدماجها الكامل في كافة القطاعات، خاصة تلك التي تستهدف احتياجاتها واحتياجات الأسر، يُعد ركيزة أساسية لنمو هذا الاقتصاد وتطوره.

ب-الاقتصاد الفضي :(Silver Economy)

الاقتصاد الفضي (Silver Economy)قطاعاً اقتصادياً متنامياً يركز بشكل كامل على تلبية الاحتياجات المتزايدة والفريدة

لكبار السن (الفئة العمرية ٦٠ عاماً فما فوق). نشأ هذا المفهوم نتيجة للزيادة العالمية في متوسط الأعمار وتضخم شريحة السكان المتقاعدين ذوي القدرة الشرائية المستقرة. يشمل هذا الاقتصاد نطاقاً واسعاً من الخدمات والمنتجات، أبرزها الرعاية الصحية المتقدمة (مثل الرعاية المنزلية والمراكز المتخصصة)، وحلول التكنولوجيا المساعدة التي تسهل الحياة اليومية وتدعم الاستقلال الذاتي. كما يمتد ليشمل الإسكان المصمم خصيصاً لكبار السن، وخدمات الترفيه، والسياحة المريحة. إن تطوير هذا الاقتصاد لا يمثل فقط فرصة تجارية ضخمة، بل هو ضرورة اجتماعية تضمن الرفاهية وجودة الحياة لهذه الفئة، وتؤكد على أن طول العمر يمكن أن يكون قوة دافعة إيجابية للنمو الاقتصادي

ج-الاقتصاد البنفسجي (Purple Economy)

الاقتصاد الثقافي والإبداعي مجموعة واسعة من الأنشطة التي تعتمد على المواهب الفردية والإبداع والملكية الفكرية كموارد أساسية لإنتاج قيمة اقتصادية. هذا القطاع لا يقتصر على الفنون الجميلة والآداب فحسب، بل يمتد ليشمل صناعات مثل تصميم الأزياء، هندسة العمارة، صناعة الأفلام والموسيقى،

الإعلانات، تطوير البرمجيات والألعاب الإلكترونية، والسياحة التراثية والثقافية .القيمة المضافة التي يقدمها هذا الاقتصاد فريدة من نوعها، حيث تعتمد على الأصالة والابتكار، مما يجعلها أقل عرضة للمنافسة القائمة على التكلفة المنخفضة. يعتبر هذا الاقتصاد محركًا قوياً للتنمية المستدامة الشاملة، فهو لا يخلق فرص عمل ذات جودة عالية فحسب (خاصة للشباب)، بل يساهم أيضاً في تعزيز الهوية الوطنية والتبادل الثقافي، ويزيد من جاذبية المدن والمناطق، مما يجعله مكوناً حيوياً للنمو الاقتصادي في العصر الرقمي والمعرفي.

الاقتصاد البنفسجي (Purple Economy)نموذجًا اقتصادياً حديثاً [١٨]يركز على دمج الأبعاد الثقافية والفنية في جميع الأنشطة الاقتصادية، معتبراً أن الاستدامة الحقيقية لا يمكن أن تتحقق دون مراعاة السياق الثقافي والقيم الإنسانية للمجتمع. هذا المفهوم يتجاوز مجرد دعم الفنون والترفيه (وهو ما يُعرف أحياناً بالاقتصاد البرتقالي أو الإبداعي)، ليصبح نهجاً

[١٨] د. فاتن باشا : الاقتصاد البنفسجي: مدخل ثقافي للإقتصاد المستدام، مجلة العلوم الانسانية ، بسكرة ،الجزائر ،٢٠٢٣ ،ص ٩٩.

شاملاً يضع البعد الثقافي في صميم عملية الإنتاج والاستهلاك والتنمية.

الهدف الأساسي للاقتصاد البنفسجي هو تعزيز التنمية التي تراعي هوية الأفراد والجماعات وتنوعها الثقافي .فعلى سبيل المثال، لا يتعلق الأمر ببناء مصنع صديق للبيئة فحسب (الاقتصاد الأخضر)، بل ببناء مصنع يتناغم تصميمه المعماري مع التراث المحلي ويوظف حرفيين محليين في تصميمه الداخلي. كما يشمل هذا الاقتصاد الاستثمار في المنتجات والخدمات التي تعزز المعرفة والمهارات الثقافية، مثل تطوير تطبيقات تعتمد على اللغات المحلية المهددة بالانقراض، أو السياحة التي تقدم تجربة ثقافية أصيلة بدلًا من الاستهلاك السريع.يُعد هذا النموذج حاسماً في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة، حيث يساهم في:

١. تعزيز الروابط الاجتماعية :تساهم الأنشطة الثقافية في بناء رأس المال الاجتماعي وتقوية الاندماج والتعاون المجتمعي.
٢. خلق قيمة اقتصادية جديدة :تزيد الأصالة والجودة الثقافية من القيمة المضافة للمنتجات والخدمات، مما

يميزها في الأســـواق العالمية ويزيد من جاذبية المناطق السياحية والثقافية.

٣. الاســتدامة البيئية :يشــجع الاقتصــاد البنفســجي على الحفاظ على الموارد الطبيعية التي ترتبط بالتراث الثقافي (مثل المواقع الأثرية والمعمارية).

يضمن الاقتصاد البنفسجي أن التنمية الاقتصادية تكون متمحورة حول الإنســان وقيمه الثقافية، معترفاً بأن الثقافة ليســت مجرد قطــاع جــانبي، بــل هي القوة الــدافعــة وراء جودة الحيــاة ومرونة المجتمعات وقدرتها على التكيف مع التغيرات.

٥- ألوان تصف أنماطاً اقتصادية معينة:

يرتكز التصــنيف اللوني للأنماط الاقتصــادية على ربط الألوان بسـلوكيات وهياكل إنتاج مميزة. بينما ترمز الألوان البيئية والاجتماعية إلى التنمية المستدامة والموجهة، تصف ألوان أخرى التحديات والممارسـات التقليدية. هذه الألوان توسـع فهمنا لأنماط القيمة، من التصنيع القديم إلى الابتكار القائم على الفكر.تُستخدم هـذه الألوان لوصـــف آليـات أو مراحـل محـددة في التطور الاقتصادي:

١-الاقتصاد الأصفر :(Yellow Economy)

الاقتصـاد الأصـفر مصـطلحاً متعدد الدلالات في السـياق الاقتصـــادي الحديث([١٩])، حيث يغطي مفاهيم متباينة لكنها جميعاً تركز على قطاعات ذات طبيعة خاصـة. أحد التفسـيرات الشـائعة يربطه بالتركيز على الفرص الاقتصـادية في المناطق الصـحراوية والقاحلة، معتبراً اللون الأصـفر رمزاً للرمال وضـوء الشمس الساطع. هنا، يشمل الاقتصاد الأصفر الأنشطة المتعلقة بـــالطاقة الشـمسـية المتجددة، والسـياحة الصـحراوية، وتطوير الزراعة المســتدامة التي تتكيف مع ندرة المياه، بهدف تحويل التحديات البيئية إلى عوامل نمو. وفي ســياق آخر، يُســتخدم لوصـف الاقتصـاد الموجه نحو الابتكار والتكنولوجيا، خاصـة في مجالات دقة استخدام الموارد والمدن الذكية والزراعة الدقيقة. كما ظهر هذا المصـطلح في سـياقات سـياسـية واجتماعية ليشـير إلى شبكات الأعمال التي يدعمها المستهلكون بناءً على قيم سياسية أو اجتماعية مشتركة. بشكل عام، يدور الاقتصاد الأصفر حول

---

[١٩] د.إسلام جمال الدين سعيد حسن شوقي : الاقتصاد الأصفر كأحد ألوان الاقتصاد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة بحوث الشرق الأوسط ، ٢٠٢٠،ص ٢٨٠

إيجاد حلول مبتكرة وموجهة لمواجهة تحديات بيئية أو تقنية أو اجتماعية محددة.

يتخذ الاقتصاد الأصفر عدة أبعاد، لكنه يشترك في كونه يمثل استجابة اقتصادية للتحديات البيئية أو الاجتماعية المعقدة. في إحدى صورته الأكثر انتشاراً، يركز على استغلال إمكانات المناطق القاحلة والصحراوية عبر الاستثمار في الطاقة الشمسية كوقود أساسي للنمو، وتطوير زراعة ذكية تتطلب الحد الأدنى من المياه، إلى جانب تنمية السياحة البيئية في تلك البيئات. هذه الرؤية تعمل على تحويل الأراضي الجافة من عائق إلى أصل اقتصادي. في سياق مختلف، يربط بعض المحللين الاقتصاد الأصفر بالابتكار التكنولوجي الذي يهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد والإنتاجية، خاصة عبر تطبيقات الزراعة الدقيقة ونظم المدن الذكية .هذا التنوع في التعريفات يؤكد أن اللون الأصفر يشير إلى قطاعات تعتمد على حلول ذكية وموجهة للنمو في ظل ظروف صعبة أو متخصصة.([٢٠])

[٢٠] حسين رضوان .خنافر علي : الاقتصاد الأصفر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ،ام البواقي ,الجزائر ٢٠٢٤،ص ١٢٢٠.

من الأمثلة الواضحة على الاقتصاد الأصفر التي تبتعد عن التركيز التقليدي على الصحراء أو الطاقة الشمسية:

أحد الأمثلة هو تطوير تكنولوجيا استشعار عن بُعد متقدمة تُستخدم في الزراعة الدقيقة (Precision Agriculture). هذه التقنيات، المدعومة بالذكاء الاصطناعي، تتيح للمزارعين في المناطق شبه القاحلة إدارة كل قطرة ماء وكل وحدة سماد بشكل مثالي، مما يزيد الإنتاجية بشكل كبير مع تقليل الهدر البيئي إلى الحد الأدنى. هذا التوجه يمثل استثماراً في حلول تقنية موجهة لبيئات صعبة.

مثال آخر يبرز في مجال إدارة المياه الجوفية؛ حيث يتم تطوير نظم ذكية لمراقبة وتوزيع المياه الجوفية باستخدام تقنيات النمذجة الحاسوبية والتحليل العميق للبيانات. هذه النظم تضمن عدم استنزاف المخزون المائي في المناطق الجافة، مما يحافظ على الاستدامة طويلة الأمد للمجتمعات التي تعتمد على هذه المصادر. كلا النموذجين يمثلان ابتكاراً تقنياً يهدف إلى تحقيق النمو في ظل ندرة الموارد

ب-الاقتصاد البرتقالي :(Orange Economy)

يمثل الاقتصـاد البرتقالي (Orange Economy)القوة الدافعة للأنشـــطة الاقتصـــادية القائمة على الإبداع، والفنون، والتراث، والملكية الفكرية .يُشار إليه عادةً بالاقتصاد الإبداعي أو اقتصـــاد الثقافة، ويعتمد على تحويل الأفكار والقيمة الثقافية إلى سلع وخدمات ذات قيمة سوقية عالية. يغطي هذا المفهوم نطاقاً واسعاً من الصناعات تشمل صناعة الأفلام والموسيقى، النشر والبرمجيات، تصـــميم الألعاب الإلكترونية، الأزياء، العمارة، والحرف اليدوية التراثية .يتميز الاقتصـــاد البرتقالي بأنه قليل الاعتماد على الموارد الطبيعية التقليدية، بينما يعتمد بشكل كبير على رأس المال البشـــري الإبداعي والمهارات الفردية. إن الاستثمار في هذا القطاع لا يساهم فقط في النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل نوعية، خاصـــة للشـــباب، بل يعزز أيضـــاً

الهوية الثقافية ويشـجع على الابتكار، مما يجعله عنصـراً حيوياً في بناء اقتصادات معرفية حديثة.([٢١])

٦- ألوان الاقتصاد المتخصصة والناشئة:

أ- الاقتصاد الذهبي**(Gold Economy)** :

كبار السـن يمثلون شـريحة سـوقية متنامية وذات أهمية اقتصـــادية كبيرة، على الرغم من أنهم غالبًا ما يتم تجاهلهم أو تصـــويرهم بشـــكل ســـلبي في التســـويق والإعلام. كما يحدد التقرير العقبات الرئيســـية التي يواجهها المســـتهلكون الأكبر ســـنًا في الوصـــول إلى الســـلع والخدمات، مثل التصـــميم غير الشـــامل للمنتجات والبيئات التجارية، والفجوة الرقمية، والمخاوف المتعلقة بالحماية من الممارســـات التجارية غير النزيهة.

[٢١] د. سماح عبد المنعم فهمي : الاقتصاد البرتقالي ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي في مصر ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ،جامعة دمياط ,٢٠٢٤،ص ١١٥.

والحكومة، والشركات، والمستهلكين أنفسهم لتحسين تجربة السوق وجعلها أكثر شمولًا للجميع([٢٢]).

إن الغرض من الاقتصـــــاد الـذهبي هو اســـتغلال التكنولوجيـا والرقمنـة كقوة دافعـة للنمو والابتكـار على نطـاق شـــامل، ليصـــبح بذلك محفزاً اقتصـــادياً يعزز الكفاءة في جميع القطـاعـات. يتمثل الهدف في توليد قيمـة فـائقـة عبر التقنيـات المتقدمة مثل الذكاء الاصـــــطناعي والخدمات الرقمية المتطورة، مما يدعم التنافسـية، ويزود الأسـواق بأدوات حديثة لتحقيق كفاءة الموارد والإنتاج، وبالتالي يســاهم في تأســيس اقتصــاد قائم على المعرفة والابتكار.

يُستخدم مصطلح الاقتصاد الذهبي للدلالة على الأنشطة الاقتصـــادية التي تمثل محفزات قوية للنمو والابتكار عبر جميع القطاعات، ويرتبط بشكل رئيسي بـــــالتحول الرقمي والتكنولوجيا المتقدمة .إنه يركز على القيمة العالية الناتجة عن الرقمنة، بما

٢٢

د.صلاح زين الدين : الرعاية الاقتصادية والاجتماعية للمسنين – دراسة مقارنة،مجلة روح القوانين ،كلية حقوق طنطا ،٢٠٢٢،ص ٣٠.

في ذلك الخدمات المالية التكنولوجية(FinTech) ، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي(AI) ، والحوسبة الكمية، والبيانات الضخمة. يُنظر إلى الاقتصاد الذهبي كـــقاطرة للنمو لأنه يزود القطاعات الأخرى (كالأخضـــر والأزرق) بالأدوات اللازمة لتحقيق كفاءة أعلى واستدامة أكبر. هذا النموذج يعتمد بشكل مكثف على رأس المال الفكري والاســـتثمار في البحث والتطوير، مما يؤدي إلى إنشــاء خدمات ومنتجات ذات قيمة مضــافة فائقة، ويســاهم في إعادة تشــكيل الأســواق العالمية وتعزيز التنافســية الاقتصــادية للدول التي تتبناه.

يشـمل الاقتصـاد الذهبي العديد من الأمثلة التي تجسـد الاعتماد على التكنولوجيا والابتكار كمحركات للنمو:

١. الخدمات المالية الرقمية :(FinTech) تطوير منصـات الـدفع الإلكتروني، وتطبيقـات الإقراض القـائمـة على الذكاء الاصـطناعي لتقييم المخاطر، والعملات المشفرة (Blockchains)التي تزيـد من كفـاءة وســـرعــة المعاملات المالية.
٢. التكنولوجيا الذكية للصـــناعة :(Industry 4.0) دمج الروبوتات المتقدمة، وإنترنت الأشــياء(IoT) ، والبيانات

الضخمة في عمليات التصنيع والإنتاج لتحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف وتوفير الطاقة.

٣. الحوسبة السحابية وخدمات البيانات :الاستثمار في بناء مراكز البيانات الضخمة والبنية التحتية السحابية التي توفر خدمات تخزين ومعالجة المعلومات لجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى (الأخضر، والأزرق، وغيره)، مما يجعلها العمود الفقري للاقتصاد المعرفي.

٤. البرمجيات كخدمة :(SaaS) تطوير برامج وتطبيقات متخصصة تُقدم كخدمة اشتراك) مثل تطبيقات تخطيط موارد المؤسسات ERP أو التحليل المالي (تزيد من كفاءة إدارة الأعمال.)

ب- الاقتصاد الشفاف (Transparent Economy) :

يتأسس مفهوم الاقتصاد الشفاف على مبدأ الوضوح المطلق والمحاسبة في كافة الأنشطة المالية والإدارية، مؤكداً أن الثقة العامة هي العملة الأثمن. يتحقق هذا النموذج عبر إفصاح شامل عن الموازنات الحكومية والعقود الكبرى وعمليات

التمويل([٢٣])، لتمكين جميع الأطراف من المراقبة. لا يكتفي هذا النظام بالحد من الفساد، بل يهدف إلى رفع كفاءة تخصيص الموارد وتحسين جودة الإنفاق، نظراً لوجود تدقيق مستمر. الاعتماد على الحوكمة الرشيدة وتقنيات مثل قواعد البيانات المفتوحة أمر ضروري لضمان أن تظل جميع المعاملات قابلة للتتبع والتحليل، مما يعزز المنافسة العادلة ويجعل البيئة الاستثمارية أكثر جاذبية وموثوقية.

يمثل الاقتصاد الشفاف مفهوماً محورياً يركز على ضرورة توفير الوضوح والمساءلة والوصول إلى المعلومات في جميع جوانب النشاط الاقتصادي. يتجاوز هذا المفهوم مجرد الإفصاح المالي ليصل إلى ضمان أن تكون جميع الإجراءات الحكومية المتعلقة بجمع الإيرادات والإنفاق العام والتعاقدات مرئية وقابلة للتدقيق من قبل الجمهور والجهات الرقابية. يعتمد الاقتصاد

---

[٢٣] ستيفان برونهوبر : تمويل المستقبل – كشف النقاب عن نظام العملة الرقمية الموازي لتمويل أهداف التنمية المستدامة والمصالح المشتركة ، مجموعة النيل العربية ، ٢٠٢٤ ،ص ٧٦.

الشفاف بشكل كبير على مكافحة الفساد وتقليل فرص الاقتصاد الأسود والرمادي، وذلك عبر تطبيق آليات قوية للحوكمة الرشيدة، واستخدام التكنولوجيا (مثل قواعد البيانات المفتوحة والـ Blockchain) لتوثيق المعاملات. عندما تعمل الأسواق بشفافية، تزداد ثقة المستثمرين والمستهلكين، وتتحسن كفاءة تخصيص الموارد، مما يعزز التنافسية العادلة ويدعم التنمية المستدامة، حيث يكون الجميع مسؤولاً عن قراراته ونتائجها.([٢٤])

تتجلى أمثلة الاقتصاد الشفاف في مجال المالية العامة للدولة من خلال الممارسات التي تضمن الوضوح والمساءلة في إدارة الأموال العامة:

١. الميزانية المفتوحة :(Open Budget) يتمثل في نشر الميزانية العامة للدولة بشكل مفصّل ومفهوم على منصات إلكترونية عامة، بما في ذلك إيراداتها (مثل الضرائب والرسوم) وتفاصيل نفقاتها على مستوى

[٢٤] د. يفيان محمد صالح نصر الدين ، حصه سعد الشهراني : العوامل المؤثرة على الاقتصاد الخفي وأثرها على النمو الاقتصادى في المملكة العربية السعودية مجلة " Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences "، ٢٠٢٣،ص ١٨.

الوزارات والبرامج. هـذا يتيح للمواطنين ومنظمـات المجتمع المدني تتبع كيفية إنفاق الأموال والتدخل في تقييم الأولويات، مما يقلل من فرص الهدر والفساد.

٢. الإفصـــــاح عـن الـعـقـود الـعـامــة (Contract Disclosure): مطـالبـة الجهـات الحكوميـة بنشـــر تفاصـــيل كاملة لجميع المناقصـــات والمزايدات والعقود التي تتجاوز حداً معيناً. يشمل الإفصاح أسماء الشركات الفائزة، القيمة المالية للعقد، وشروط التنفيذ، مما يضمن منافسة عادلة ويمنع تضارب المصالح أو التواطؤ.([٢٥])

٣. إدارة الإيرادات بوضـــوح: تطبيق أنظمة آلية ومؤتمتة لجمع الضـــرائب والجمارك (مثل الفواتير الإلكترونية) تمنع التدخل البشـــري المباشـــر. هذا يضـــمن أن يتم تسجيل جميع الإيرادات بشكل صحيح وشفاف، مما يقلل

---

[25] Lucien van Romburg: Digital Finance and Regulatory Competition Regulating Distributed Ledger Technology-Based Financial Products and Services, Wolters Kluwer ,2024,p.56.

من التهرب الضـــريبي ويعزز ثقة المكلفين في عدالة النظام.

هذه الممارســات تضــمن أن يتم اتخاذ القرارات المالية بناءً على مصالح عامة قابلة للقياس، وليس بناءً على مصالح خاصة.

٧- ألوان تركز على الملكية والتعاون:

تركز الألوان التي تصف أنماطاً اقتصادية على مفاهيم الملكية والتعاون على آليات إنتاج وتوزيع القيمة في المجتمع. يمثل اللون الأحمر في ســياق بعض المدارس الفكرية (خاصــة في التفسيرات المرتبطة بالاشتراكية أو التعاونيات) رمزاً لالملكية الجماعية أو الاجتماعية لوســائل الإنتاج، حيث تكون الأولوية لتوزيع الثروة على العاملين وليس لأرباح رأس المال الخاص. في المقابل، يمثل الأبيض في كثير من الأحيان، إلى جانب دلالته على اقتصاد المعرفة، مفهوماً للشفافية والملكية الواضحة والمحمية فكرياً، حيث تكون القيمة قائمة على براءات الاختراع والعلامات التجارية (الملكية الفكرية). كذلك، يشـــير البرتقالي (الاقتصاد الإبداعي) بشكل أساسي إلى حماية حقوق الملكية الفكرية للفنانين والمبدعين. أما بالنســبة للتعاون، فيُعتبر اللون الأخضر رمزاً للتعاون في الاستدامة والمسؤولية المشتركة بين

الشـركات والمسـتهلكين للحفاظ على البيئة. هذه الألوان تعكس التنوع في كيفيـة تعريف المجتمعـات لملكيـة الموارد وكيفيـة تنظيمها للعمل المشـترك. تصـف هذه الألوان نماذج تشـغيلية فريدة أو أشكالاً من الملكية المشتركة:

أ-الاقتصاد الفيروزي :(Turquoise Economy) :

يُعد الاقتصـاد الفيروزي (Turquoise Economy)مفهوماً حديثاً يهدف إلى المواءمة الشـاملة بين الأهداف الاقتصـادية والبيئية والاجتماعية، وهو غالباً ما يُسـتخدم لتمثيل الارتقاء بمسـتوى الاسـتدامة إلى ما هو أبعد من الاقتصـاد الأخضـر أو الأزرق. يتخذ اللون الفيروزي، الذي يمزج بين الأخضـر (البيئة) والأزرق (المياه والمحيطات)، رمزاً للاقتصـاد الذي يضـمن ليس فقط الحفاظ على النظم البيئية، بل وأيضاً تجديدها وإثرائها بشكل فعال.

يرتكز هـذا النموذج على مبـدأ أن التنميـة يجـب أن تكون محورها الإنسـان ورفاهيته، مع دمج العوائد الاجتماعية والقيم الأخلاقية في صميم اتخاذ القرار الاقتصادي. على عكس بعض النماذج التي قد تعتبر الاسـتدامة تكلفة إضـافية، يرى الاقتصـاد الفيروزي أنها فرصـة للابتكار وخلق قيمة حقيقية. يشـمل ذلك،

على سبيل المثال، التوجه نحو إدارة أعمال شفافة وذاتية التنظيم (المعروفة أحياناً بالمنظمات الفيروزية)، والتي تمنح الأولوية للتمكين الذاتي للموظفين والتوازن بين العمل والحياة. وبهذا، يمثل الاقتصاد الفيروزي قمة الطموح التنموي الذي يسعى إلى تحقيق التوازن بين ازدهار المجتمع البشري وصحة الكوكب بشكل تكاملي ومستدام.

يهدف الاقتصاد الفيروزي إلى تحقيق أقصى مستويات الاستدامة والرفاهية البشرية عبر دمج فعال وشامل للأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. جوهر الهدف هو تجاوز مجرد تقليل الضرر البيئي (كما في الأخضر)، والعمل على تجديد النظم البيئية والارتقاء بجودة الحياة. يتحقق ذلك من خلال تأسيس نماذج عمل تركز على تمكين الموظفين والشفافية الداخلية (كمنظمات فيروزية)، مع التأكيد على أن تكون القيم الأخلاقية والاجتماعية هي القوة الدافعة للابتكار الاقتصادي بدلاً من التركيز الضيق على الربح المادي.

ينصب تركيز الاقتصاد الفيروزي على دمج الأبعاد الأخلاقية وتجديد النظم الحية في قلب الأنشطة الاقتصادية، متجاوزاً بذلك التركيز المادي للاستدامة التقليدية. لتحقيق هذا الهدف، يُقدم

الاقتصاد الفيروزي أمثلة واضحة في كل من مجال الإدارة البيئية والتنظيم المؤسسي.

في مجال الإدارة البيئية وتجديد الموارد، لا يكتفي هذا النموذج بمجرد تقليل النفايات (كما في الاقتصاد الدائري)، بل يعمل على استعادة النظم البيئية المتضررة .مثال ذلك هو تطوير شركات تركز على زراعة الغابات المائية أو غابات المانغروف على السواحل. هذه الشركات لا تسعى فقط للحماية من التعرية (هدف أخضر/أزرق)، بل تحقق عوائد اقتصادية من خلال إنتاج مصادر غذاء مستدامة (مثل أنواع معينة من المحار) مع تحسين جودة المياه وزيادة التنوع البيولوجي بشكل فعال، مما يمثل قيمة مضافة إيجابية للبيئة.

ب - (الاقتصاد التشاركي Sharing/Access Economy):

يهدف الاقتصاد التشاركي إلى تعزيز كفاءة الموارد والحد من الهدر عبر تحويل نموذج الاستهلاك من الامتلاك الحصري إلى الوصول المشترك للأصول والخدمات. يتم تحقيق ذلك من خلال استخدام المنصات الرقمية لربط الموارد غير المستغلة (مثل الأماكن، أو السيارات، أو المهارات) بمن يحتاجونها، مما يوفر

بدائل اقتصـــادية ومرنة للمســـتهلكين ومصـــادر دخل إضـــافية لمقدمي الخدمة.

يمثل الاقتصـــاد التشـــاركي (أو اقتصـــاد الوصـــول) نموذجاً اقتصـــادياً حديثاً يقوم على تبادل اســـتخدام الســـلع والخدمات والموارد، بدلاً من الامتلاك الفردي الحصـري. جوهر هذا النظام يكمن في ربط المالكين للأصـول غير المستغلة (مثل السيارات، المنازل، أو الأدوات) مع الأفراد الذين يحتاجون إلى اســتخدامها لفترة محددة، ويتم ذلك عادة عبر منصـــات رقمية تســـهل عملية التبادل والثقة بين الأطراف.([٢٦])

تتجاوز أهمية هذا النموذج مجرد تبادل الســـلع لتشـــمل اســـتغلال المهارات والوقت (مثل العمل الحر عبر الإنترنت). الأثر الأبرز للاقتصاد التشاركي يظهر في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتقليل الهدر، حيث يتم تقليل الحاجة لإنتاج ســلع جديدة

---

[٢٦] د.أحمد محيي خلف صقر: المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمى دراسة تحليلية ميدانية لدول هولندا – استراليا – إندونيسيا– تنزانيا – مصر) دار التعليم الجامعى،٢٠١٨ .

من خلال إعادة تدوير استخدام الموجود منها. كما أنه يقدم بدائل أكثر مرونة وأقل تكلفة للمستهلكين، ويوفر مصادر دخل إضافية للأفراد (مقدمي الخدمة). ومع ذلك، يواجه هذا الاقتصاد تحديات تتعلق بالتنظيم والمسؤولية، لا سيما في قضايا الضرائب، وحقوق العمال، وضـــمان جودة الخدمات المقدمة من قبل الأفراد غير المرخصين بشكل تقليدي.

٨- ألوان تصف مراحل التحول الاقتصادي:

تبدأ رحلة التحول الاقتصادي غالباً بـالاقتصاد الأسود، الذي يمثل المرحلة التقليدية كثيفة الاسـتخدام للوقود الأحفوري والطاقة الملوثة، حيث يكون الهدف الأســـمى هو النمو بأي ثمن بيئي. يتبع هذا الانتقال إلى الاقتصـــاد البني، وهي فترة انتقالية تتميز ببدء تبني بعض المعايير البيئية وتقليل الاعتماد على الفحم، لكنها تظل تعتمد على مصـــادر الطاقة غير المتجددة مع محاولات أولية لتنظيف الصناعات القائمة.

المرحلة الحاسمة التالية هي الاقتصاد الأخضر، الذي يمثل نقطة التحول نحو التنمية المســـتدامة، حيث يكون التركيز على الاسـتثمار في الطاقة المتجددة، وكفاءة الموارد، وتقليل انبعاثات الكربون. هـذا التحول لا يركز فقط على التخفيف البيئي، بـل

يهدف إلى إيجاد فرص عمل جديدة وصـــناعات نظيفة. يتطور هذا النمط ليصـــبح الاقتصـــاد الدائري، الذي يمثل تطوراً نوعياً للاقتصاد الأخضر، حيث يتحول التركيز من تقليل الضرر إلى إلغاء النفايات بالكامل، وإعادة تصـــميم المنتجات والأنظمة لضمان إعادة استخدام الموارد بشكل مستمر.

أما الاقتصـــاد الذهبي فيمكن أن يمثل المرحلة النهائية والمســـرّعة للتحول، فهو يعتمد على الابتكار الرقمي والتقنيات المتقدمة (مثل الذكاء الاصـــطناعي والبيانات الضـــخمة) التي تعمل كأداة قوية لتمكين جميع المراحل الأخرى، مما يجعل الاستدامة والكفاءة ممكنة على نطاق واسع وغير مسبوق، ويدفع الاقتصاد نحو النمو المعرفي بدلاً من النمو المادي.

أ-الاقتصاد الرمادي الداكن :(Dark Grey Economy) :

يشـــير مصـــطلح الاقتصـــاد الرمادي الداكن (Dark Grey Economy) عادة إلى الجزء الأكثر خطورة وعتمة من الاقتصـــاد غير الرســـمي أو اقتصـــاد الظل([٢٧]). بينما يشـــمل

[٢٧] د.عروبة معين عايش: التحاسب الضريبي لنشاطات الاقتصاد الرمادي في العراق بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب ، العدد١٣٣، مجلة الإدارة والاقتصاد ، **الجامعة المستنصرية** ، العراق ، ٢٠٢٣ ، ص ١٧٠.

الاقتصـــاد الرمادي التقليدي الأنشـــطة المشـــروعة قانونياً ولكنها غير مســـجلة للتهرب من الضـــرائب أو التنظيمات (مثل بائع متجول أو خدمات غير مصـــرح بها)، فإن النســـخة "الداكنة" تقترب كثيراً من حافة الاقتصاد الأسود (الإجرامي).

يضم هذا الجزء أنشطة اقتصادية قد تكون مشروعة في جوهرها، لكنها تتم بشكل منهجي وشبه منظم، مع استخدام آليات التهرب المـالي الكثيف والتحـايـل المعقـد على قوانين العمـل والتأمين الاجتماعي والرقابة الجمركية، وغالباً ما تتضـمن غسـيل أموال أو تبييض أموال قادمة من مصـــادر غير قانونية. هذا القطاع يهدد بشـكل مباشـر عدالة المنافسـة في السـوق، حيث تسـتفيد الشـركات والأفراد العاملون فيه من تكاليف تشـغيل أقل بكثير بســـبب التهرب من الأعباء الرســـمية. ورغم أنه قد يوفر مصـــادر دخل للأفراد، إلا أنه يمثل تحدياً كبيراً للحكومات في تحصـــيل الإيرادات، وضـــمان حقوق العمال، والحفاظ على الشفافية المالية.

يشير الاقتصاد الرمادي الداكن إلى الأنشطة الاقتصادية التي تقع في المنطقة بين الاقتصـاد غير الرسـمي (الذي يتهرب

من الضرائب والتنظيمات) والاقتصاد الأسود (الإجرامي). يتميز بكونه مشروعاً جزئياً في الأساس لكنه يمارس بأساليب منهجية للتهرب المالي المعقد والتحايل الكبير على القوانين، ويحتوي على درجات عالية من المخاطر والسرية، بما في ذلك تبييض جزء من الأموال غير المشروعة. إنه يقوض المنافسة العادلة ويسبب خسائر ضخمة في الإيرادات الحكومية.

توضح الأمثلة المحددة طبيعة الاقتصاد الرمادي الداكن وتداخله بين التهرب المالي والأنشطة الإجرامية الخفيفة. يتمثل أحد الأمثلة البارزة في التحايل على ضريبة القيمة المضافة (VAT)أو الضرائب الجمركية في التجارة الدولية. حيث تقوم شركات وهمية أو "صناديق بريد" باستيراد كميات كبيرة من البضائع بشكل قانوني ظاهرياً، ثم تبيعها داخلياً نقداً دون تسجيل المعاملة أو دفع الضريبة المستحقة، ثم تختفي هذه الشركات، مما يترك وراءها التزاماً ضريبياً غير مدفوع (احتيال الكاروسيل). هذا ليس تهرباً فردياً بسيطاً، بل عملية منظمة.

كما يكمن في استغلال العملة الرقمية والمنصات اللامركزية لإخفاء مصادر الدخل غير المصرح بها أو تبييض أموال ناتجة عن أنشطة غير قانونية طفيفة (كبيع بيانات مسروقة أو خدمات

محظورة عبر الإنترنـت). يقوم الأفراد بتحويـل الأربـاح غير المعلنـة إلى عملات مشـــفرة ونقلها عبر محـافظ متعددة، مما يجعل تتبعها من قبل الســلطات الضــريبية أو الرقابية أمراً بالغ الصعوبة. هذه العمليات لا تُعد جريمة منظمة ضخمة بالضرورة، لكنها تشـكل شـبكة واسـعة من التهرب المالي شـبه المنظم الذي يخلق اقتصاد ظل عريض ومظلم.

ب –(الاقتصـاد المُسـتدام) :(Sustainable Economy)

:

يهدف الاقتصـــــاد المســـــتدام إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصـــادي، العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، لضـــمان استمرارية الرفاهية وتوفر الموارد للأجيال الحالية والمستقبلية.يدور الاقتصـــــاد المســـــتـدام حول تحقيق توازن دقيق بين النمو الاقتصـــــادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة. يرفض هذا النموذج الفكرة التقليدية للنمو غير المحدود الذي يستنزف الموارد الطبيعيـة، ويســـــتبدلها بمنظور طويـل الأجل يضـــــمن تلبيـة

احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها([٢٨]).

يرتكز جوهر الاقتصاد المستدام على ثلاثة أبعاد متكاملة. أولها، البعد البيئي، الذي يتطلب تحولاً جذرياً نحو الطاقة المتجددة، وإدارة فعالة للنفايات، والحفاظ على التنوع البيولوجي. وثانيها، البعد الاجتماعي، الذي يشدد على أهمية العدالة والمساواة، ومكافحة الفقر، وتوفير فرص التعليم والرعاية الصحية للجميع. أما البعد الثالث، فهو البعد الاقتصادي ذاته، حيث يجب أن يتم توجيه الاستثمارات والابتكار نحو ممارسات تعزز الكفاءة وتخلق قيمة طويلة الأمد بدلاً من الربح قصير الأجل. يعد هذا التحول استراتيجية حتمية لضمان الاستقرار الاقتصادي العالمي في وجه التحديات المناخية ونقص الموارد.

---

[٢٨] السرسى، آية نجاح عبدالمالك (وآخرين): التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية: العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشر البصمة البيئية: دراسة قياسية بالتطبيق على مصر ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ,كلية تجارة جامعة شمس ،٢٠١٨، ص ٩٨.

يشـير الاقتصـاد المسـتدام إلى النموذج الاقتصـادي الذي يسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي طويل الأمد بالتزامن والتوازن مع حماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية .المفهوم الأسـاسـي هو تلبية احتياجات الجيل الحالي دون اسـتنزاف الموارد أو الإضـرار بالبيئة، مما يضـمن قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. يرتكز على دمج الأبعاد الاقتصـادية والبيئية والاجتماعية في جميع القرارات والسياسات.

٩- ألوان تركز على السوق والسلوكيات:

تصـف هذه المجموعة من الألوان نماذج اقتصـادية مرتبطة بآليات السوق أو القرارات الفردية:

أ-الاقتصـاد النجمي أو الفضـائي (Star/Space Economy):

يهدف الاقتصـاد الفضـائي إلى توليد قيمة وفوائد اقتصـادية واجتماعية ضـخمة من خلال تسـخير اسـتكشـاف واسـتخدام الفضـاء الخارجي، لا سـيما عبر تطوير الخدمات المعتمدة على الأقمار الصناعية (للاتصالات والملاحة والمراقبة

الأرضية) وتمكين الأنشطة التجارية في الفضاء)مثل التصنيع والسياحة والاستغلال المستقبلي للموارد خارج كوكب الأرض

الاقتصاد الفضائي (أو النجمي) كامل نطاق الأنشطة والموارد التي تولد قيمة وفوائد للبشرية من خلال استكشاف، وفهم، وإدارة، واستخدام الفضاء الخارجي. هذا القطاع لم يعد حكراً على الحكومات والمشاريع الجيوسياسية كما كان في الماضي، بل تحول إلى ساحة تنافسية وديناميكية تهيمن عليها الآن بشكل متزايد المبادرات التجارية والقطاع الخاص فيما يُعرف بـ"الفضاء الجديد."

تتجاوز القيمة الاقتصادية للفضاء مجرد إطلاق الصواريخ، وتنقسم تقليدياً إلى محورين: الأول، الخدمات الفضائية للأرض، وهي المصدر الرئيسي الحالي للإيرادات، وتشمل الاتصالات عبر الأقمار الصناعية (الإنترنت والنقل التلفزيوني)، ونظم الملاحة وتحديد المواقع(GPS) ، ومراقبة الأرض لرصد المناخ والموارد الطبيعية. المحور الثاني والأكثر طموحاً هو الأنشطة الفضائية في الفضاء، ويشمل مجالات ناشئة مثل السياحة الفضائية، والتصنيع في مدارات منخفضة للاستفادة من انعدام الجاذبية لإنتاج مواد فريدة (كالألياف

البصـرية عالية الجودة أو الأدوية)، والخدمات المدارية كصـيانة الأقمار الصـناعية، وصـولاً إلى آفاق أبعد مثل تعدين الكويكبات واستغلال موارد القمر. يمثل هذا الاقتصاد محركاً هائلاً للابتكار التكنولوجي على الأرض، مع توقعات بارتفاع حجم ســـوقه إلى تريليونات الدولارات في العقود القادمة([٢٩]).

من أبرز الأمثلة على النشاط الاقتصادي الفضائي القائم حالياً هو نظم الأقمار الصـــناعية لتقديم خدمات الاتصـــال والملاحة، حيث تعتمد شـبكات الإنترنت الفضـائي العالمية (مثل سـتارلينك) ومزودو نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) بشـكل كامل على البنية التحتية الفضـائية لتوليد إيرادات ضـخمة على الأرض. كما تُعد مراقبة الأرض عبر الأقمار الصـــناعية قطاعاً حيوياً، إذ توفر بيانات أساسية للتنبؤ بالطقس، وإدارة المحاصيل الزراعية، ورصـد التغيرات المناخية، وهي خدمات تُباع للوكالات الحكومية والشركات الخاصة.

[٢٩] د. نامراتا جوسوامي : دور دولة الإمارات في تعزيز الاقتصاد الجديد للفضاء، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ،الإمارات العربية المتحدة ،٢٠٢٣,ص ٣٠.

أما في نطاق الأنشـطة الناشـئة، فيُعد قطاع السـياحة الفضـائية مثالاً متنامياً، حيث بدأت الشـركات الخاصـة بتسـيير رحلات قصـيرة للأثرياء إلى حافة الفضـاء أو إلى المدار. وفي المسـتقبل القريب، يتم التركيز على التصـنيع في المدار، حيث يمكن إنتاج مواد فائقة الجودة لا يمكن صـنعها بكفاءة على الأرض (مثل بلورات أشباه الموصلات أو ألياف بصرية معينة) في بيئة منعدمة الجاذبية، وقد تبدأ هذه المنتجات بالوصـول إلى الأسواق الأرضية. على المدى الطويل، تظهر طموحات لـتعدين الموارد من القمر والكويكبات لتغذية البنية التحتية الفضـائية أو حتى استخدامها على الأرض، مما يمثل تحولاً جذرياً في سلاسل الإمداد العالمية.

ب- الاقتصاد المرن :(Resilience Economy):

يهدف الاقتصـاد المرن إلى بناء قدرة النظام الاقتصـادي على امتصـاص الصـدمات، مثل الأزمات المالية أو الكوارث الطبيعية، والتكيف مع الظروف الجديدة، والتعافي بسـرعة من الآثار السـلبية، وذلك لضـمان اسـتدامة النمو الاقتصـادي والاجتماعي على المدى الطويل وتقليل الخسـائر المصـاحبة للاضطرابات.

يشير الاقتصاد المرن (Resilience Economy) إلى قدرة النظام الاقتصـــادي على اســـتيعاب الصـــدمات الخارجية والتكيف معها ثم التعافي بسرعة وفعالية، بدلاً من مجرد السقوط في أزمة عميقة. يكتســـب هذا المفهوم أهمية قصـــوى في عالم تتزايد فيه الاضـــطرابات الناجمة عن الأزمات المالية العالمية، والكوارث الطبيعية، والأوبئة، والتحولات التكنولوجية السريعة.

لا تعني المرونة الاقتصـــادية مجرد العودة إلى الحالة الســابقة للأزمة، بل تتضــمن أيضــاً القدرة على التكيف والتنظيم للوصــول إلى حالة جديدة ومُحسَّـنة تكون أكثر اسـتدامة وتحملاً للصــدمات المســتقبلية .ويتحقق هذا الصــمود عبر عدة ركائز أســاســية :تنويع القاعدة الإنتاجية (لتجنب الاعتماد الكلي على قطاع واحد)، وبناء سـلاسـل إمداد أكثر شـفافية ومرونة (لتفادي انقطاع الإمدادات)، وتعزيز الاسـتقرار المالي والمؤسـسـي (من خلال حوكمة جيدة وإصــلاحات في أســواق العمل والمنتجات). الاســـتثمار في المرونة هو اســـتثمار وقائي يهدف إلى تقليل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الأزمات.

من الأمثلة الواضــحة على الاقتصــاد المرن هي تنويع ســـلاســـل الإمداد العالمية .فبدلاً من الاعتماد الكلي على دولة

واحدة أو منطقة جغرافية واحدة لإنتاج مكونات حيوية (كما حدث خلال جائحة كورونا)، تعمل الشركات على توزيع مصادرها بين قارات متعددة. هذا يضمن أنه حتى لو تعرض مصنع رئيسي في بلد ما لإغلاق أو كارثة طبيعية، يمكن للإنتاج أن يستمر من مواقع بديلة، مما يقلل من صدمة النقص في الإمدادات.

مثال آخر يكمن في مرونة القطاع المالي .فبعد الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، فرضت الحكومات والبنوك المركزية متطلبات رأسمالية أعلى على البنوك وزادت الرقابة. هذا الإجراء جعل المؤسسات المالية لديها احتياطيات نقدية أكبر بكثير لامتصاص الخسائر غير المتوقعة (مثل الارتفاع المفاجئ في القروض المتعثرة) دون الحاجة إلى إنقاذ حكومي، مما يحمي الاقتصاد الكلي من الانهيار.

كذلك، يمثل التحول نحو الطاقة المتجددة نموذجاً للمرونة. فالاعتماد المفرط على الوقود الأحفوري يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط والتوترات الجيوسياسية. الاستثمار في محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح يوفر مصادر طاقة داخلية وموزعة، مما يجعل شبكة الكهرباء أقل عرضة

للاضـــطراب الناجم عن أي أزمة في إمدادات الطاقة العالمية. هذا التوزيع يوفر صموداً بيئياً واقتصادياً معاً.

جـ –اقتصاد السلوك: :(Behavioral Economy)

اقتصـاد السـلوك هو مجال متنامٍ يدمج بين علم النفس وعلم الاقتصـــاد لتوفير فهم أكثر واقعيـة لكيفيـة اتخـاذ الأفراد قراراتهم المالية والاقتصـادية في الحياة اليومية. خلافاً للافتراض الأسـاسـي في الاقتصـاد الكلاسـيكي بأن الإنسـان "عاقل رشـيد" يسـعى دائماً لتعظيم منفعته بأقصـى درجة، يقر اقتصـاد السـلوك بأن القرارات البشرية تتأثر بشدة بـالتحيزات المعرفية، والعواطف، والقيود الزمنيـة، والمؤثرات الاجتمـاعيـة، ممـا يؤدي غـالبـاً إلى قرارات "غير مثلى" أو غير منطقية.

جوهر هذا العلم هو دراسة هذه الانحرافات المنهجية عن العقلانية، مثل ظاهرة تجنب الخســارة (حيث يكون ألم الخســارة ضـــعف متعة المكســـب) أو التقييد المعرفي (الاعتماد على اسـتدلالات مختصـرة وسـريعة بدلاً من التحليل العميق). وهي تهدف إلى توجيه سلوك الأفراد نحو خيارات أفضل لهم وللمجتمع من خلال تغيير "هندســـة الخيارات "أو البيئة المحيطة، دون فرض قيود أو حظر خيـارات معينـة. تســـتخـدم الحكومـات

والشـركات على حد سـواء مبادئ الاقتصـاد السـلوكي لتصـميم سـياسـات وبرامج فعالة، سـواء كان الهدف هو زيادة مدخرات التقاعد، أو تحسين الصحة العامة، أو زيادة الالتزام الضريبي.

من أبرز تطبيقات اقتصاد السلوك ما يُعرف بـ"خيار التضمين الافتراضي"، وهو تطبيق مباشر فعندما تقوم الشركات بتسجيل الموظفين الجدد تلقائياً في خطط التقاعد الخاصة بهم (بدلاً من مطالبتهم بالتسجيل يدوياً)، مع منحهم خيار الانسحاب، يرتفع معدل المشاركة في هذه الخطط بشكل كبير. هذا الاستخدام للإعدادات الافتراضية يستغل التحيز المعرفي البشري نحو الخمول ومقاومة التغيير، مما يوجه الأفراد إلى اتخاذ قرار ادخار حكيم لمصلحتهم المستقبلية دون إجبار.

مثال آخر في مجال الصحة العامة هو تغيير تصميم بيئة الكافيتريا المدرسية. عند وضع الفواكه والوجبات الصحية في مستوى نظر الطلاب أو بالقرب من منطقة الدفع، بينما توضع الوجبات السريعة في زوايا أقل وضوحاً، يميل الطلاب لا إرادياً إلى اختيار الخيارات الصحية بشكل أكبر. هذا التغيير في "هندسة الخيارات" يستغل التحيز البشري نحو الخيارات المتاحة بسهولة ووضوح، مما يدفعهم نحو سلوك صحي أفضل.

١٠-ألوان تركز على الجغرافيا والموارد المحددة:

للألوان دلالات جغرافية وموارد محددة، ;كثير منها تُعد موردًا حيويًا لا غنى عنه. كالغطاء النباتي والمناطق الخصـــبة والموارد الحية، يؤثر في الســـعادة والانتعاش المرتبط بالمادة . وفي خرائط التضـــاريس، غالبًا ما يُســـتخدم تدرجاته اللونية لتمثيل الارتفاعات والتضـاريس الجبلية. كما يُسـتخدم على وجود الفحم، و النفط والغاز الطبيعي أو الأراضـي الطينية التي تحتوي على مواد خام. هذه الألوان ليست مجرد دلالات بصرية، بل هي رموز للموارد الطبيعية وتوزيعها الجغرافي. تُســـتخدم هذه الألوان لوصف اقتصادات ترتبط بمناطق أو بيئات جغرافية معينة([٣٠])

أ-الاقتصاد البري :(Terra Economy)

يشـير مصـطلح الاقتصـاد البري (Terra Economy) إلى الأنشـطة الاقتصـادية المرتبطة بالأرض ومواردها الطبيعية غير

[٣٠] د .نوار جليل هاشم : التوترات الجيوسياسية والتفتت الجغرافي الاقتصادى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ،٢٠٢٥،ص ٨

البحرية. ويشـــمل هذا المفهوم الجوانب الاقتصـــادية لكل ما يتم اســتخراجه أو زراعته أو بناؤه على اليابســة، مثل الزراعة بجميع أنواعها، التعدين واســتخراج المعادن والوقود الأحفوري من باطن الأرض، والصــناعات المرتبطة باســتغلال الأراضـــي والغابات، وكذلك البنية التحتية البرية كالطرق والمباني. وفي ســياق أوســع وأكثر حداثة، قد يســتخدم هذا المصــطلح للتفريق بين الأنشــطة الاقتصـــادية التقليدية والناشـــئة على اليابســـة (الأرض) مقارنةً بالاقتصاد الأزرق (البحري) أو الاقتصادات الجديدة مثل اقتصاد الفضــاء. ويركز "الاقتصــاد البري" في جوهره على الموارد الثابتة والمحــدودة للأرض، وكيفيــة اســـتخــدامهــا وتنميتهــا بشـــكــل مستدام([٣١]).

يشـــير الاقتصـــاد البري (Terra Economy) إلى جميع الأنشــطة الاقتصـــادية التي تُمارس وتعتمد على موارد اليابســة والأرض، بعيدًا عن المســـطحات المائية الكبيرة، وذلك تمييزًا له عن "الاقتصـــاد الأزرق" الذي يركز على البحار والمحيطات.

---

[٣١] د.على محمد محمود على : العوامل الجغرافية المؤثرة في شبكة النقل البري في جمهورية جنوب أفريقيا (دراسة في جغرافية النقل البري)، مجلة كلية الآداب جامعة أسوان ،٢٠٢٥.،ص ٤٤٠.

يضم هذا المفهوم قطاعات الإنتاج الأولية التقليدية مثل الزراعة، والرعي، والغابات، والتعدين (استخراج المعادن والوقود الأحفوري)، ويعتبر أساسًا لمعظم الصناعات التحويلية وخدمات البنية التحتية البرية كشبكات النقل البري والمناطق العمرانية. ويتمحور الاقتصاد البري حول كيفية استغلال الموارد الأرضية المتاحة، والتعامل مع التحديات المرتبطة بنضوب هذه الموارد والحاجة إلى تحقيق الاستدامة في استخدام الأراضي.

يهدف هذا المفهوم إلى تحديد وتصنيف الأنشطة الاقتصادية التي تتخذ من اليابسة ومواردها أساسًا لها، والتركيز على إدارة الموارد الأرضية كالتربة، والمعادن، والنباتات البرية، والطاقة المستخرجة من باطن الأرض، لضمان استمراريتها ودورها المحوري في التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

تشمل الأمثلة المباشرة للاقتصاد البري مجموعة واسعة من الأنشطة المرتبطة باليابسة، أبرزها زراعة المحاصيل الغذائية والأشجار، وتربية المواشي على المراعي الطبيعية. كما يمثل استخراج الموارد المعدنية، مثل الحديد والنحاس والفوسفات، بالإضافة إلى استخراج مصادر الطاقة غير المتجددة كالبترول والغاز الطبيعي والفحم من باطن الأرض، جزءاً أساسياً منه.

كذلك، تندرج تحت هذا المفهوم جميع مشـــاريع البنية التحتية البرية الضـــخمة التي تربط المدن والمناطق الاقتصـــادية، مثل إنشاء شبكات الطرق السريعة وخطوط السكك الحديدية والموانئ البرية والمناطق اللوجسـتية، التي تعتبر شـريان الحركة التجارية والصناعية على اليابسة. ويضاف إليها الأنشطة المتعلقة بإدارة الأراضـي والغابات بشـكل مسـتدام، وأيضًـا التشـييد والبناء الذي يعتمد على الموارد الأرضية.

ب –الاقتصاد الأبيض (White Economy) :

يشير الاقتصاد الأبيض (White Economy) بشكل رئيســـي إلى الاقتصـــاد الرقمي واقتصـــاد المعرفة والإبداع، وهو قطاع واســـع يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات وتوظيفها في مختلف المجالات. يتضـمن هذا المفهوم صـناعات البرمجيات، والشركات الناشئة الرقمية، والإبداع الفني والترفيهي، والبحث العلمي والتطوير، والذكاء الاصـــطناعي، والتســـويق الرقمي. ويتميز هذا الاقتصـــاد بقدرته الفائقة على توليد قيمة مضـــافة عالية وفرص عمل نوعية، كما أنه يلعب دوراً محورياً في تطوير وتحويل القطاعات الاقتصادية التقليدية الأخرى. وفي ســـياق آخر، يُســـتخدم هذا المصـــطلح في بعض الدول، مثل

إيطاليا، للإشـــارة إلى القطاعات المرتبطة بالصـــحة وخدمات الرعاية الصحية والطبية والصناعات الدوائية والحيوية.

يعتمد الاقتصاد الأبيض بشكل أساسي على المعلومات والمعرفة كأصول إنتاج رئيسية بدلاً من الموارد المادية أو العمالة كثيفة الأيدي. إنه يمثل النظام البيئي الكامل الذي يحيط بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات (ICT)، بما في ذلك تطوير البرمجيات، وتطبيقات الهواتف الذكية، والبيانات الضـــخمة، والخدمات الســحابية. ويتميز هذا الاقتصــاد بالديناميكية العالية والقدرة على النمو الســريع، كما أنه يعمل على مضــاعفة كفاءة القطاعات الأخرى كالزراعة والصـــناعة من خلال تزويدها بالحلول التقنية المبتكرة. ويُعتبر الاقتصـــاد الأبيض القوة الدافعة وراء الشــركات الناشــئة التي تعتمد على الإبداع والابتكار، مما يجعله المحرك الرئيسي للتحول الاقتصادي نحو اقتصاد رقمي لا يتقيد بالحدود الجغرافية. وفي سياق مختلف، يشمل هذا المفهوم أيضًا الإنفاق على الرعاية الصحية والخدمات الطبية والمنتجات الصيدلانية، نظراً لأنها قطاعات حيوية ترتدي أهمية خاصة في الاقتصادات المتقدمة.(٣٢)

[32] www.caoa.gov.eg

كما أن الأنشـــطة الاقتصـــادية المرتبطة بالجليد والثلوج هي الأنشـطة التي تعتمد على الظروف المناخية الباردة والموارد المتجمدة، ويُطلق عليها أحيانًا اقتصاد الثلج والجليد .وتشمل هذه الأنشـــطة الســـياحة الشـــتوية بأنواعها، مثل التزلج على الجليد والمنحـدرات الثلجيـة، والتزحلق، وســـباقـات الزلاجـات، وتنظيم المهرجـانـات الجليـديـة التي تجـذب الزوار لإنفـاق الأموال على الإقامة والنقل والمعدات والملابس الشـتوية المتخصـصـة. كما تشمل أيضاً استغلال الموارد الطبيعية في المناطق القطبية وشبه القطبية، كأعمال التنقيب عن النفط والغاز في المناطق البحرية والبرية التي أصـبحت متاحة بسـبب ذوبان الجليد، واسـتخراج المعادن النادرة من تحت التربة الصـــقيعية. إضـــافة إلى ذلك، هنـاك النقل البحري عبر الممرات المـائيـة القطبيـة الجديدة التي تفتح نتيجة انكماش الجليد البحري، مثل طريق بحر الشـــمال، مما يوفر مسـارات شـحن أقصـر، وأخيراً، البحث العلمي وصـيد الأسماك وصـيد الحيوانات الذي لا يزال يشكل جزءاً من اقتصـاد السكان الأصليين في تلك المناطق.

يشير هذا المفهوم إلى مجموع الأنشطة الاقتصادية التي تتخذ من الظواهر الطبيعيـة للجليـد، والثلوج، والمنـاخ البـارد أو المناطق الجبلية العالية أســـاسًـــا لها، مركزاً على الاســـتغلال

التجاري للفرص المتولدة من هذه البيئة، سـواء عبر السـياحة والرياضات الشتوية، أو استخراج الموارد المعدنية والهيدروكربونية التي يكشـف عنها ذوبان الجليد، أو تطوير بنى تحتية وخدمات النقل والملاحة في الممرات القطبية المفتوحة حديثًا.

جـ- الاقتصـاد الرمادي المعتدل (Temperate Grey Economy):

يشـير الاقتصـاد الرمادي المعتدل، والذي يعرف أيضـاً بالاقتصـاد غير الرسـمي أو اقتصـاد الظل، إلى الأنشـطة الاقتصادية المشروعة والقانونية في طبيعتها، لكنها غير مسجلة بشـكل كامل أو كافٍ لدى السـلطات الحكومية. هذا الغياب في التسجيل يجعلها تعمل خارج الإطار التنظيمي الرسمي، وبالتالي فهي لا تخضـع للضـرائب أو للتأمينات الاجتماعية أو للرقابة التنظيمية بالكامل. تشـمل هذه الأنشـطة غالباً الأعمال الحرة الصـغيرة، مثل الباعة الجائلين، أو الخدمات التي تقدم "تحت الطاولة"، أو الشركات التي تسجل جزءاً من إيراداتها فقط للتهرب الضـريبي. ورغم أن هذا الاقتصـاد يوفر مصـدر دخل ومرونة للعديد من الأفراد، خاصـة في الدول النامية، فإنه يمثل تحدياً

للحكومات لجهة الإحصـــاء الدقيق للناتج المحلي الإجمالي، وتوفير الحماية القانونية والاجتماعية للعاملين فيه.

يُطلق على هذا المفهوم ايضا اسم الاقتصاد القديم (Old Economy)، ويشير إلى قطاعات الأعمال التقليدية التي كانت محرك النمو الرئيســـي خلال الثورة الصـــناعية وما تلاها. هذا الاقتصـــاد لا يعتمد بشـــكل كبير على التقنيات والابتكارات الحديثة، بل يظل تحت هيمنة الصـناعات الأسـاسـية كثيفة رأس المال مثل التصنيع الثقيل، والصلب، والطاقة التقليدية، والزراعة، وبعض قطاعات النقل. يتميز هذا النوع من الاقتصـــادات ببطء وتيرة التغيير فيها مقارنة بالاقتصـــاد الحديث القائم على المعرفة والتكنولوجيا الرقمية، حيث تظل عمليات الإنتاج والتقييم مرتبطة بالأســـاليب والعمليات التي كانت ســـائدة في العقود الماضـــية. ويُمثل الاقتصـــاد القديم الأســـاس الذي انبنى عليه الاقتصـــاد العالمي قبل صعود موجة الشركات التقنية الحديثة

قد يُطلق على الاقتصـاد الذي يعتمد على الأنشـطة الملوثة أيضـــاً اســـم الاقتصـــاد البني(Brown Economy) ، ولكن مصـــطلح الاقتصـــاد القديم هو الأشـــمل لوصـــف الهيمنة على الصناعات التقليدية بشكل عام. وهو مصطلح يشير إلى النموذج

الاقتصـــادي التقليدي القائم على الأنشـــطة كثيفة الاســـتهلاك للموارد غير المتجددة والمُلوِّثة للبيئة. يعتمد هذا الاقتصاد بشكل كبير على الوقود الأحفوري (مثل الفحم والبترول والغاز) كمصدر رئيسي للطاقة ويُنتج كميات هائلة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والملوثات للماء والهواء. يُنظر إليه على أنه المســـبب الرئيســـي للتدهور البيئي وتغير المناخ، ويقف على النقيض من الاتجاهات الحديثة كالاقتصـــاد الأخضـــر والأزرق،([٣٣]) التي تســـعى لتحقيق التنمية المســـتدامة. يُســـتخدم اللون البني مجازاً لوصف "الصناعات القذرة" التي تعطي الأولوية للنمو الاقتصادي على حساب سلامة البيئة وصحة الإنسان.

١٢- ألوان تركز على السلوك الدوري للسوق:

يركز مفهوم السلوك الدورى الاقتصادى بشكل رئيسي على الســـلوك الدوري للســـوق، حيث يمثل تعاقب بين مرحلة الركود أو الانكماش الاقتصـادي .تاريخيًا، كان يُسـتخدم للإشـارة إلى الاقتصـــادات الاشـــتراكية أو المخطط لها مركزيًا (حيث تسيطر الدولة)، لكن في السياق الحديث لوصف دورات السوق، يشـــير إلى الفترات التي تتســـم بتراجع النمو، وارتفاع معدلات

[33] https://www.eeaa.gov.eg/

البطالة، وانخفاض الاستهلاك والاستثمار .هذا المصطلح يُستخدم مجازًا للإشارة إلى التباطؤ والتهديد الذي تواجهه الأسواق المالية خلال فترات الركود، وهو النقيض لبعض الألوان الأخرى التي ترمز للنمو والازدهار.بالإضافة الي أن علم السلوك الاقتصادى كما يراه البعض انه يعمل على تفسير التصرفات الحقيقية للأفراد([٣٤]).

أ-الاقتصاد الدوري :(Cyclical Economy)

يشير مفهوم الاقتصاد الدوري (The Economic Cycle)إلى التقلبات المنتظمة وغير المنتظمة في النشاط الاقتصادي الكلي، والتي تشبه الموجات المتكررة. يتسم هذا الاقتصاد بالتحرك المستمر بين أربع مراحل رئيسية :التوسع (Expansion)حيث يرتفع الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف؛ والذروة (Peak) وهي أعلى نقطة نمو؛ والانكماش (Contraction)الذي يبدأ فيه تباطؤ النمو وارتفاع البطالة وقد يقود إلى ركود؛ والقاع (Trough) وهو أدنى نقطة قبل بدء دورة جديدة من التوسع. وعلى الرغم من استخدام مصطلح "دوري"،

[٣٤] د.مصطفى أحمد حامد رضوان : الاقتصاد السلوكى كمدخل جديد لعلاج السياسات الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، ٢٠٢٣، ص ٥٨١

إلا أن هذه التقلبات ليســت منتظمة أو قابلة للتنبؤ بدقة، وتُعزى غالبًا إلى الصــدمات العشــوائية التي يتعرض لها الاقتصــاد. تحاول الحكومات والبنوك المركزية إدارة هذه الدورات من خلال الســياســات المالية والنقدية لتعزيز الاســتقرار والحد من فترات الركود الحادة.

ينشــأ الخلط الشــائع بين مصــطلح الاقتصــاد الدوري (Cyclical Economy) الذي يصــف تقلبات الســوق ودورات الأعمال (من توسع إلى انكماش)، ومصطلح الاقتصاد الدائري (Circular Economy) بســبب التشــابه اللفظي. إلا أن الاقتصــاد الدائري مفهوم مختلف تماماً، فهو نموذج اســتدامة يهدف إلى تجاوز النظام الاقتصــادي الخطي التقليدي ("أخذ–صـنع–اسـتهلك–تخلص"). يرتكز الاقتصـاد الدائري على ثلاثة مبادئ أسـاسـية: إلغاء النفايات والتلوث، وإبقاء المنتجات والمواد قيد الاســتخدام بأعلى قيمة ممكنة لأطول فترة (عن طريق إعادة الاستخدام، والإصـلاح، والتجديد)، وتجديد النظم الطبيعية. هدفه هو فصــل النمو الاقتصــادي عن اســتهلاك الموارد المحدودة، وبالتالي لا يرتبط مباشــرة بالصــعود والهبوط الطبيعيين لســلوك السوق الكلي.

المبحث الثاني

الحوافز المالية والضريبية

يركز هذا المبحث على الجوانب الاقتصـــادية المباشـــرة التي تُشـــجع الممولين. يتم فيه تحليل أنواع الحوافز المالية التي تُقدمها الحكومات والبنوك، مثل الإعفاءات والتخفيضـــات الضريبية على الأرباح الناتجة عن المشاريع الصديقة للبيئة. كما يغطي دور القروض المدعومة والمنح المباشـــرة التي تُقلل من المخاطر المالية للمســتثمرين وتجعل الاســتثمار في الاقتصــاد الملون أكثر جاذبية.

انواع الحوافز التى تقـدم للممول الضـــريبى من القوانين المختلفة:

تنص القوانين الضـــريبية والاقتصـــادية في الدول المختلفة على مجموعة واسـعة من الحوافز([٣٥]) التي تُمنح للمولّين (الأشـخاص

---

[35] Stephen Barkoczy: Core Tax Legislation and Study Guide 2022, Cambridge University Press,2022,p.463.

الطبيعيين والاعتباريين) بهدف تشجيع الاستثمار، ودعم قطاعات معينة، وتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية.يمكن تصنيف هذه الحوافز إلى أنواع رئيسية تشمل ما يلي:

١. الإعفاءات الضريبية (Tax Exemptions)

وهي الأكثر شيوعاً، وتعني استثناء دخل أو نشاط معين من الخضوع للضريبة كلياً أو جزئياً.

- **الإعفاءات الشخصية:** مبلغ سنوي يتم خصمه من صافي دخل الشخص الطبيعي قبل حساب الضريبة (مثل حد الإعفاء الشخصي للموظفين).
- **إعفاءات الأرباح المؤقتة/الكلية للمشاريع:** إعفاء كامل أو جزئي لأرباح المشروعات الجديدة لفترة زمنية محددة (إجازة ضريبية)، وغالباً ما تُمنح للمشاريع الاستراتيجية (كالصناعة، الطاقة المتجددة، تكنولوجيا المعلومات).
- **إعفاءات متعلقة بالنشاط:** إعفاء أرباح قطاعات محددة (مثل الإنتاج الداجني والزراعي لفترة معينة)، أو إيرادات معينة (مثل إيرادات التأليف والترجمة لبعض الكتب).

- **الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة/المبيعات:** تطبيق سعر صفر (٠%) على الصادرات لتشجيع التنافسية الخارجية، أو إعفاء بعض السلع والخدمات الحيوية (كالأدوية، الأغذية الأساسية، خدمات التعليم والصحة).

٢. التخفيضات في سعر الضريبة (Tax Rate Reductions)

ويُقصد بها تطبيق سعر ضريبي أقل من السعر العام المقرر قانوناً.

- **التخفيضات القطاعية/الجغرافية:** منح معدلات ضريبة مخفضة للمشاريع العاملة في قطاعات أو مناطق تنموية محددة (كمناطق التنمية والمناطق الاقتصادية الخاصة).
- **الشرائح المخفضة:** تطبيق معدلات ضريبية تصاعدية تبدأ بنسب منخفضة على الشرائح الدنيا من الدخل (للأشخاص الطبيعيين).

٣. الخصومات والتنزيلات الضريبية (Tax Deductions and Credits)

وهي السماح للممول بخصم مبالغ معينة من الوعاء الضريبي أو من قيمة الضريبة المستحقة.

- **خصم التكاليف الرأسمالية (الاستهلاك المعجل):** السماح بخصم جزء كبير من تكلفة الأصول والمعدات الاستثمارية في السنة الأولى بدلاً من توزيعها على سنوات عمر الأصل، مما يقلل الوعاء الضريبي ([٣٦])ويزيد من التدفق النقدي.
- **المسموحات الاستثمارية (Investment Allowances):** خصم نسبة إضافية من تكلفة الاستثمار من الوعاء الضريبي، تزيد عن نسبة الاستهلاك العادية.
- **ترحيل الخسائر:** السماح بترحيل الخسائر المحققة في السنوات الأولى للمشروع وخصمها من الأرباح المستقبلية لسنوات محددة.
- **الائتمان الضريبي (Tax Credit):** خصم مبلغ معين مباشرة من قيمة الضريبة المستحقة وليس من الوعاء

[36] www.eta.gov.eg

الضـــريبي، ويُمنح غـالباً لتمويـل البحـث والتطوير أو توظيف فئات معينة([٣٧]).

٤. الحوافز الجمركيـة ورســـوم الـدمغـة (Customs and Stamp Duties Incentives)

تسـهيلات لا ترتبط بضـريبة الدخل مباشـرة لكنها تخفف الأعباء المالية.

- **إعفاء أو تخفيض الضــريبة الجمركية:** تطبيق رســوم جمركية منخفضـــة أو إعفاء كلي على اســـتيراد الآلات والمعدات وخطوط الإنتاج والمواد الخام.
- **إسقاط الضريبة:** تعليق أداء الضريبة على الواردات من الآلات والمعدات المســـتخدمة في الإنتاج ثم إســـقاطها (عدم تحصيلها) بعد بدء الإنتاج الفعلي.

---

[37] Sam Bourton : Tax Evasion and the Law, Taylor & Francis ,2024,p.270.

- **الإعفاء من رســـوم التســـجيل والتوثيق:** إعفاء عقود تأسـيس الشـركات وعقود تسـجيل الأراضـي والرهن من ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق.

بالتأكيد. يمكن تصـــنيف الإعفاءات الضـــريبية إلى عدة أنواع رئيسية، وهي أداة تستخدمها الحكومات لتشجيع سلوكيات معينة أو دعم فئات محددة. إليك أبرز أنواعها:

بالإضـافة إلى قوانين الضـرائب الرئيسـية (كقانون ضـريبة الدخل والقيمة المضـــافة)، تقدم القوانين الأخرى، وخاصـــة تلك المتعلقة بالاســـتثمار وتنمية الأعمال، حزمة من الإعفاءات والتيســـيرات للممولين (المكلفين) لتحقيق أهداف تنموية محددة. وفيما يلي أبرز أنواع الإعفاءات الممنوحة في قوانين أخرى، مع التركيز على الأمثلة الشائعة في التشريعات الاقتصادية:

١- .قانون الاستثمار والمناطق الاقتصادية الخاصة:

تهدف هذه القوانين إلى جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى قطاعات ومناطق معينة.

نوع الحافز/الإعفاء	تفاصيل الإعفاء
إعفاءات ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق	تُعفى عقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها من ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق والشهر، وغالباً ما تكون لمدة **5سنوات** من تاريخ القيد في السجل التجاري.
الإعفاء من رسوم تسجيل الأراضي	إعفاء عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات من الضريبة والرسوم المشار إليها.
الخصم من الوعاء الضريبي (للاستثمار)	السماح بخصم نسبة من التكاليف الاستثمارية المدفوعة لتأسيس المشروع من الوعاء الضريبي، ويختلف هذا الخصم حسب المنطقة الجغرافية أو القطاع (عادة من ٣٠% إلى ٥٠%).
الإعفاء من الضريبة العقارية	في بعض الحالات، يجوز إعفاء المشروعات كلياً أو جزئياً من الضريبة على العقارات المبنية لمدة محددة.

نوع الحافز/الإعفاء	تفاصيل الإعفاء
الحوافز الإضافية (غير ضريبية)	تشمل تحمل الدولة لجزء من تكلفة توصيل المرافق أو التدريب الفني، أو رد نسبة من قيمة الأرض المخصصة للمشروع.

٢- قانون الجمارك والإعفاءات الجمركية:

ترتبط الإعفاءات هنا بالرسوم الجمركية المفروضة على السلع عند دخولها أو خروجها من البلاد.([٣٨])

نوع الحافز/الإعفاء	تفاصيل الإعفاء
إعفاء الآلات والمعدات	تحصل المشروعات الإنتاجية على ضريبة جمركية بفئة **مخفضة أو موحدة** (مثل ٢% من القيمة) على جميع ما تستورده من آلات ومعدات وأجهزة

[38] www.eta.gov.eg

نوع الحافز/الإعفاء	تفاصيل الإعفاء
	لازمة لإنشائها (ما عدا سيارات الركوب).
الإفراج المؤقت وإسقاط الضريبة	تعليق أداء الضريبة الجمركية على الآلات والمعدات المستوردة لأغراض الإنتاج الصناعي لمدة سنة، ثم **إسقاطها** بالكامل فور بدء الإنتاج الفعلي.
الإعفاء لقطاعات محددة	إعفاءات خاصة للسلع المستوردة لقطاعات حيوية (مثل الطائرات المدنية ومحركاتها، أو مواد ومعدات بعض المنشآت السياحية).
إعفاءات شخصية/حكومية	إعفاء واردات وزارات وهيئات سيادية (كالدفاع والأمن القومي)، وبعض الأفراد (كأعضاء السلك الدبلوماسي، ذوي الاحتياجات الخاصة).

٣- .قانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (المشروعات الصغيرة)([٣٩])

يهدف هذا القانون إلى دمج القطاع غير الرسمي وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال المشروعات الصغيرة.

نوع الحافز/الإعفاء	تفاصيل الإعفاء
الإعفاء من ضريبة الدمغة والتوثيق	إعفاء المشروعات التي توفق أوضاعها من ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق والشهر لعقود التأسيس والائتمان والرهن لمدة **5 سنوات.**
الإعفاء من ضريبة الأرباح الرأسمالية	إعفاء الأرباح الناتجة عن التصرف في الأصول أو الآلات أو معدات الإنتاج، شريطة أن يتم استخدام حصيلة البيع في شراء أصول جديدة خلال سنة من تاريخ التصرف.

[39] https://www.msmeda.org.eg/

نوع الحافز/الإعفاء	تفاصيل الإعفاء
نظام الضريبة القطعية المبسطة	يتم فرض ضريبة سنوية قطعية (مبلغ ثابت) على أساس حجم الأعمال أو المبيعات، بدلاً من نظام المحاسبة الدفترية المعقد، وهو يمثل إعفاءً إجرائياً وتبسيطاً هائلاً.
الإعفاء عن السنوات السابقة	إعفاء المشروعات التي توفق أوضاعها من المحاسبة الضريبية عن السنوات السابقة على تاريخ تقديم طلب توفيق الأوضاع.

٤- أنظمة المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة

تعتبر هذه المناطق خارج النطاق الجمركي والضريبي للدولة في بعض الجوانب.

نوع الحافز/الإعفاء	تفاصيل الإعفاء
إعفاء مدى الحياة (للمناطق الحرة)	إعفاء مشروعات المناطق الحرة من ضريبة الدخل والأرباح، ورسوم الجمارك

نوع الحافز/الإعفاء	تفاصيل الإعفاء
	على الواردات والصادرات (تخضع لرسوم سنوية أو رسم خدمات بدلاً من الضرائب).
الإعفاء من القيمة المضافة	إعفاء واردات وصادرات المشروعات العاملة في هذه المناطق من ضريبة القيمة المضافة.
تخفيض الضريبة (للمناطق الاقتصادية)	في بعض المناطق الاقتصادية، يتم تطبيق أسعار ضريبية مخفضة على أرباح الشركات (مثل سعر موحد ١٠% بدلاً من السعر العام).

٥-حوافز الممول من قانون الاستثمار([40]) :

الحوافز الاستثمارية و**الموافقة الواحدة**، المعروفة باسم **الرخصة الذهبية**، في إطار قانون الاستثمار المصري رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته اللاحقة. إن تطبيق "الرخصة الذهبية" أو "الموافقة الواحدة" يؤثر بشكل مباشر وفعّال في **تسهيل وتنفيذ المشروعات الاستثمارية** من خلال تبسيط

[40] www.gafi.gov.eg

الإجراءات الإدارية والقانونية ودمجها، بالإضـــافة إلى ربطها بالحوافز الاسـتثمارية وتُعد الرخصـة الذهبية في جوهرها **موافقة واحدة** تُمنح للمشروع الاستثماري وهي تسهل التنفيذ من خلال:

- **النفاذ الفوري** :تكون هذه الموافقة **نافذة بذاتها**، مما يعني أنها لا تحتاج إلى اتخاذ أي إجراء آخر لتصـــبح سـارية المفعول هذا يقلل بشـكل جذري من الدورة الزمنية للحصـــول على الموافقات المتعددة من الجهات الحكومية المختلفة
- **نطاق التطبيق** :تُمنح هذه الرخصة للشركات التي تُؤسس لإقامة مشـــروعات اســـتثمارية جديدة أو القائمة بالفعل، شـريطة أن تكون هذه المشـروعات **إسـتراتيجية أو قومية** وتســاهم في تحقيق التنمية المســتدامة وفقًا لخطة التنمية الاقتصادية للدولة
- **مشــروعات الشــراكة** :تشــمل الرخصـــة الذهبية أيضًـــا الشـركات التي تُؤسـس لإقامة مشـروعات المشـاركة بين القطاع الخاص والدولة أو قطاع الأعمال العام، خاصـــة في أنشـــطة المرافق العامة والبنية التحتية (مثل الطاقة

الجديدة والمتجددة، والطرق والمواصـــلات، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات)

٢- .الجمع بين التسهيل والحوافز:

يمكن أن تتضـــمن الموافقة الواحدة (الرخصـــة الذهبية) سريان أحد حوافز قانون الاستثمار أو أكثر. هذه الحوافز، سواء كانت عامة أو خاصـة أو إضـافية، تسـاعد في تحسـين الجدوى الاقتصـادية للمشـروع وتسـهيل بدء النشـاط، ومن الأمثلة على الحوافز التي قد ترتبط بها الرخصـــة الذهبية:

•**الحوافز الخاصـة والإضـافية** :تُمنح هذه الحوافز للمشـروعات التي تستوفي شروطًا محددة .ومن الأمثلة على المشروعات التي تُعتبر إستراتيجية أو قومية ([41])

◦ المشـــروعات التي تعتمد في تمويلها على **النقد الأجنبي المحول من الخارج** عن طريق أحد البنوك المصرية.

---

41 Georg Kofler, (others): CJEU – Recent Developments in Value Added Tax 2021, Linde Verlag GmbH ,2021 ,p.340.

- المشـــروعات التي تســـتهدف **تعميق المكون المحلي** في منتجاتها بحيث لا تقل نسبة المكون المحلي عن ٥٠.%
- المشـــــروعات التي تهدف إلى **نقل وتوطين التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمتطورة.**
- المشـــــروعات التي تُقام في **المنـاطق الأكثر احتيـاجًـا للتنمية.**

.3الضمانات التي تدعم التنفيذ:

بالإضـــافة إلى الرخصـــة الذهبية، تضـــمن الدولة مجموعة من الضمانات التي تُسهّل بيئة التنفيذ للمستثمرين:

•**المعاملـة العادلـة** :تتمتع الاســـتثمارات بـالمعاملـة العادلـة والمنصـفة، ولا تخضـع لأي إجراءات تعسـفية أو قرارات تتسـم بالتمييز.

•**حرية تحويل الأموال** :يتمتع المستثمر بالحق في تحويل أرباحه أو تمويل مشروعه من الخارج بالعملة الأجنبية دون قيود.

•**تسهيل الاستيراد والتصدير** :يحق للمشروع الاستثماري استيراد الآلات والمعدات ومســتلزمات الإنتاج والمواد الخام دون الحاجة للقيد في سـجل المسـتوردين .كما يحق له تصـدير منتجاته دون ترخيص أو الحاجة للقيد في سجل المصدرين.

•**قرارات مســـببة** :تكون جميع القرارات الاســـتثمارية المتعلقة بالمشروع مسببة ويُخطر ذوو الشأن بها

•**إصـدار الموافقة الشـاملة** :تتضـمن هذه الموافقة الواحدة إذنًا بإقامة المشـروع وتشـغيله وإدارته، بما في ذلك تراخيص البناء وتخصيص العقارات اللازمة له

نحدد **أنواع الحوافز**، مقسـمة إلى عامة وخاصـة وإضـافية، يتم توضـيح **شـروط الحصـول** عليها، بما في ذلك التوسعات الاستثمارية للمشاريع القائمة مفهوم **الرخصة الذهبية**، ونطاق تطبيقها على الشركات المؤسسة لمشاريع استراتيجية أو قومية،

عرض **إحصائي** للمشاريع التي حصلت عليها.

وفقًا لـ **الموقف التنفيذي لمنظومة الرخصة الذهبية** الوارد في المصـادر، فإن العدد الإجمالي للمشـروعات (الشـركات) التي حصـلت على "**الموافقة الواحدة**" **(الرخصـة الذهبية)** هو **25** مشروعًا.

وتُظهر المصـادر توزيع هذه المشـروعات على القطاعات المختلفة على النحو التالي:

العدد القطاع

18	الصناعة
2	الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة
2	التموين والتجارة الداخلية
1	البترول
1	السياحة
1	الصحة
25	**الإجمالي**

تضمنت المصادر أيضًا قائمة ببعض الشركات التي حصلت على الرخصة الذهبية، منها

- إي جي اتش للطاقة المتجددة (اكما للكيماويات والتعدين).
- لاكي بلانتس إيجيبت.(Lucky Plants Egypt)
- جريفولز ايجيبت لمشتقات البلازما.
- أر أو للإنشاءات.(R O Constructions)

•بيكو مصـر لصـناعة الأجهزة المنزلية (BEKO EGYPT HOME APPLIANCES INDUSTRIES).

•سـامسـونج إلكترونيكس مصـر (SAMSUNG EIECTRONICS EGYPT S.A.E).

•مصر لألمونيا الخضراء.(Egypt Green Ammonia)

•مـدينـة اللقـاحـات والبيوتكنولوجي (City Vaccines And Biotechnology).

•الشركة الوطنية لصناعة وسائل النقل والتنمية الزراعية.

بناءً على قانون الاسـتثمار رقم ٧٢ لسـنة ٢٠١٧ وتعديلاته، تُصنف حوافز الممولين والمشروعات الاستثمارية إلى ثلاثة أنواع رئيسـية: الحوافز العامة، والحوافز الخاصـة، والحوافز الإضافية.

.1الحوافز العامة (لجميع المشروعات)

تُمنح هذه الحوافز تلقائيًا لجميع المشـروعات الاسـتثمارية الخاضـعة لأحكام القانون، باسـتثناء المشـروعات المقامة بنظام المناطق الحرة. وتشمل:

١. الإعفاء من رسوم التأسيس والتوثيق:

- تُعفى عقود تأسيس الشركات والمنشآت.
- تُعفى عقود التســـهيلات الائتمانية وعقود الرهن المرتبطة بأعمالها.
- تُعفى عقود تســـجيل الأراضـــي اللازمة لإقامة المشروع.
- **مدة الإعفاء** :خمس سـنوات من تاريخ القيد في السجل التجاري.

٢. **الإعفاء من ضريبة الدمغة([42]):**

- الإعفاء من ضـــريبة الدمغة على جميع العقود والرسوم المذكورة أعلاه.

.2الحوافز الخاصـــة (خصـــم من صـــافي الأرباح الخاضـــعة للضريبة)

تُمنح هذه الحوافز للمشـــروعات التي تُقام بعد العمل بالقانون ووفقًا لـــــ "الخريطة الاسـتثمارية"، وتكون عبارة عن خصـم من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة. يجب ألا يزيد إجمالي الحافز

[42] www.eta.gov.eg

الممنوح للمشـروع عن **80%**من رأس المال المدفوع حتى تاريخ بدء مزاولة النشاط، ولا تزيد مدة الخصم عن ٧ سنوات.

يُقسم هذا الحافز إلى فئتين حسب الموقع الجغرافي:

المنطقة الجغرافية ونوع النشاط
المناطق الجغرافية **الأكثر احتياجاً للتنمية** طبقاً للخريطة الاستثمارية.
باقي أنحاء الجمهورية، وتمنح للمشـــروعات التالية: المشـــروعات كثيفة الاستخدام للعمالة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المشروعات التي تعتمد على الطاقة المتجددة أو تنتجها، المشروعات القومية والاستراتيجية.

.3الحوافز الإضافية

تُمنح هذه الحوافز بقرار من مجلس الوزراء أو المجلس الأعلى للاستثمار لبعض المشروعات بهدف تخفيف الأعباء المالية غير الضريبية:

- **المرافق والبنية التحتية** :تحمل الدولة قيمة ما يتكلفه المســتثمر لتوصــيل المرافق (أو جزء منها) إلى العقار المخصــص للمشــروع الاســتثماري، وذلك بعد تشــغيل المشروع.

- **التدريب الفني** :تحمل الدولة لجزء من تكلفة التدريب الفني للعاملين.
- **الأراضي الصناعية:**
  - رد **نصف قيمة الأرض** المخصصة للمشروعات الصناعية في حالة بدء الإنتاج خلال عامين من تاريخ تسليم الأرض.
  - الإعفاء من مقابل الانتفاع بالأراضي المخصصة لإقامة المشروع لمدة **10سنوات** كحد أقصى.
- **منافذ جمركية خاصة** :السماح بإنشاء منافذ جمركية خاصة لصادرات المشروع أو وارداته، بالاتفاق مع وزير المالية.

يركز القانون المصري بشكل أساسي على تقديم حوافز ضريبية سخية ([٤٣])لدعم قطاع **الاقتصاد الأخضر**، وخاصة في مجالات الطاقة النظيفة والتنمية المستدامة.منها

---

[43] Robert Whait (and others): Australian Taxation, John Wiley & Sons, Limited ,2020,p.176.

١- الاقتصاد الأخضر (Green Economy)

هذا القطاع هو الأكثر حصولاً على حوافز ضريبية واضحة ومحددة، خاصة بعد صدور **القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٢٤** بشأن حوافز مشروعات إنتاج **الهيدروجين الأخضر**([44]) ومشتقاته، وقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧:

نوع الحافز	التفاصيل القانونية (الهيدروجين الأخضر ومشتقاته)
حافز استثماري نقدي (خصم ضريبة الدخل)	حافز نقدي يسمى "حافز الهيدروجين الأخضر" يتراوح بين **33%إلى ٥٥ %**من قيمة الضريبة المُسددة على الدخل المتحقق من النشاط، ويُصرف خلال ٤٥ يوماً.
إعفاء من ضريبة القيمة المضافة (VAT)	**إعفاء** على المعدات، الآلات، الأجهزة، المواد الخام، والمهمات اللازمة لبدء مزاولة النشاط (باستثناء سيارات الركوب).

[44] https://www.eeaa.gov.eg/

ضـــريبـة القيمـة المضـــافـة على الصادرات	تخضــع صــادرات مشــروعات الهيدروجين الأخضر ومشتقاته لضريبة القيمة المضافة بسعر **صفر**٪.
إعفاءات إضافية	يجوز بموجب قرار من مجلس الوزراء إعفاء هذه المشـــروعات من: ضـــريبة العقارات، وضريبة الدمغة ورسوم التوثيق والشهر على عقود التأســـيس والتســـهيلات الائتمانية، والضريبة الجمركية على الواردات.
خصـــــم مـــن الـتـكـالـيـف الاستثمارية	المشـــروعات الخضـــراء عموماً (خفض الانبعـاثـات، إدارة المخلفـات، الطـاقـة المتجددة) تحصــل على خصــم يتراوح بين **30%إلى ٥٠ %**من التكاليف الاستثمارية من صــافي الأرباح الخاضــعة للضــريبة، وذلك وفقاً لقانون الاستثمار.

.2الاقتصـــاد الأصـــفر – Yellow Economy) الطاقة الشمسية(

الأنشطة المرتبطة بالطاقة الشمسية تندرج تحت مظلة الاقتصاد الأخضـــر والطاقة المتجددة، وتســـتفيد من الحوافز العامة في قانون الاستثمار:

- **معدات الطاقة الشـــمســـية** :غالباً ما يتم إعفاء معدات وآلات ومســـتلزمات إنتاج الطاقة المتجددة (بما فيها الشمسية) من ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية، أو يتم فرض رســوم مخفضـــة عليها، لتشـــجيع توطين الصناعة وزيادة القدرة الإنتاجية.

.3الاقتصـــاد الأبيض – White Economy) التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي(

الحكومة المصـــرية قدمت حوافز ودعمًا للأنشـــطة الاســـتثمارية المتعلقة بالاقتصـــاد الأخضـــر و**الذكاء الاصـــطناعي** ودعم الابتكار، مما يشـير إلى أن شـركات التكنولوجيا والتحول الرقمي قد تستفيد من:

- **الحوافز العامة بقانون الاســتثمار** :يمكن أن تحصـــل المشـــروعات في مجال الذكاء الاصـــطناعي وتوطين الصـــناعات التكنولوجية على الخصـــومات الضـــريبية

المقررة بقانون الاستثمار (خصم من التكاليف الاستثمارية).([٤٥])

4. ألوان أخرى (الأسود والرمادي)

- **الاقتصاد الأسود (Black Economy):** هو نشاط غير قانوني بطبيعته، وبالتالي لا يوجد أي حوافز ضريبية، بل يخضع لأقصى العقوبات والغرامات والملاحقات القانونية.
- **الاقتصاد الرمادي (Grey Economy):** يمثل تحدياً للحكومة. يتمثل الهدف القانوني للدولة في **إدماجه** في الاقتصاد الرسمي من خلال برامج ومشروعات مثل قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠، الذي يمنح إعفاءات وتيسيرات ضريبية للتشجيع على التوافق والتسجيل في السجل الرسمي للدولة.

1. الإعفاءات الشخصية أو الاجتماعية

[45] www.caoa.gov.eg

تُمنح هذه الإعفاءات لدعم فئات معينة من الأفراد.

- **الإعفاء على الدخل** :هو مبلغ محدد من الدخل يُعفى من الضـريبة، بهدف ضـمان أن الدخول المنخفضـة لا تُفرض عليها ضرائب، مما يحقق العدالة الاجتماعية.
- **الإعفاءات العائلية** :تُمنح للممولين الذين يعولون أفرادًا آخرين في أسرهم، مثل الزوجة غير العاملة أو الأبناء.
- **الإعفـاءات الطبيـة والتعليميـة** :تُمنح للممولين مقـابـل المصـاريف الطبية أو التعليمية التي يتحملونها، لتخفيف العبء المالي عليهم.

.2الإعفاءات التشجيعية أو الاقتصادية:

تهدف هذه الإعفاءات إلى تحفيز قطاعات اقتصادية معينة.

- **الإعفاءات الاسـتثمارية** :تُمنح للمسـتثمرين لتشـجيعهم على إقامة مشـــروعات جديدة في قطاعات حيوية مثل الصـناعة أو الزراعة، وذلك لجذب رؤوس الأموال وخلق فرص عمل.
- **الإعفاءات للمناطق الاقتصـــادية الخاصـــة** :تُمنح للمشـروعات التي تُقام في مناطق محددة (مثل المناطق

الحرة) بهدف تطويرها وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **الإعفاءات للشركات الناشئة** :تُمنح للشركات الجديدة في سنواتها الأولى، بهدف مساعدتها على النمو والاستمرار.

٣-الإعفاءات البيئية:

تُمنح لتشجيع الأفراد والشركات على حماية البيئة.

- **الإعفاءات على الطاقة المتجددة** :تُمنح للأفراد والشركات التي تستثمر في مصادر الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح.
- **الإعفاءات على المنتجات الصديقة للبيئة** :تُمنح على منتجات معينة مثل السيارات الكهربائية أو الأجهزة المنزلية الموفرة للطاقة.
- **الإعفاءات على أنشطة إعادة التدوير** :تُمنح للشركات التي تقوم بأنشطة إعادة تدوير المخلفات، بهدف تشجيع الاقتصاد الدائري.

التخفيضات كحافز للاقتصاد الملون:

تركز الحوافز الضـريبية في القانون المصـري بشـكل مكثف على دعم الاقتصـاد الأخضـر (Green Economy)، حيث يتم منح مشـروعات مثل إنتاج الهيدروجين الأخضـر ومشتقاته حافزاً نقدياً كبيراً يتراوح بين 33% إلى ٥٥ %من قيمة ضريبة الدخل المسددة، بالإضافة إلى الإعفاء من ضريبة القيمة المضـافة([٤٦]) على الآلات والمعدات اللازمة للنشـاط، وتطبيق سـعر صـفر٪ على ضـريبة القيمة المضـافة لصـادرات هذه المشـروعات. كما يتمتع هذا القطاع أيضـاً بخصـم يصـل إلى 50%من التكاليف الاسـتثمارية يخصـم من صـافي الأرباح الخاضـعة للضـريبة، ويشـمل ذلك مشـروعات الطاقة المتجددة وإدارة المخلفات.

أما بخصـوص الاقتصـاد الأبيض (White Economy)أو الرقمي، فتقدم الحكومة تسـهيلات وحوافز لمشـروعات الذكاء الاصـطناعي والتحول الرقمي والشـركات الناشـئة والمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة، حيث تمنح الأخيرة إعفاءات وتخفيضـات ضمن نظام ضريبي مبسط لتشجيع الاقتصاد الرمادي (Grey Economy)على الاندماج في المنظومة الرسـمية، مع وعد

[46] www.eta.gov.eg

بعدم المطالبة بمستحقات ضريبية عن السنوات السابقة للانضمام.

تهدف هذه التخفيضات والإعفاءات([٤٧]) إلى جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في القطاعات ذات الأولوية الاستراتيجية، وتوطين الصناعة التكنولوجية والنظيفة، مما يساهم في النمو الاقتصادي المستدام.

القروض كحافز للاقتصاد الملون :

تعمل القروض كأداة قوية لتحفيز ما يسمى بـ "الاقتصاد الملون"، وبالأخص الاقتصاد الأخضر والمستدام. هذا التحفيز يتمثل في إعادة توجيه رؤوس الأموال من القطاع المصرفي وغير المصرفي نحو المشروعات التي تحقق أهدافاً بيئية واجتماعية، بدلاً من مجرد تحقيق الربح المادي.

تلعب البنوك المركزية والمحلية دوراً محورياً في هذا التحول من خلال إصدار "المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام"، وحث البنوك على منح "القروض الخضراء " للمشروعات الصديقة للبيئة. تتميز هذه القروض بكونها ذات

[47] www.eta.gov.eg

سعر عائد منخفض أو مدعوم، وفترات سداد ممتدة، وأحياناً بتمويل كامل يصل إلى ١٠٠% للمعدات والتقنيات المستدامة، مع حوافز نقدية إضافية عند تحقيق أهداف بيئية محددة.

تستهدف هذه القروض بشكل خاص تمويل استثمارات في الطاقة المتجددة، ومشروعات كفاءة الطاقة، والزراعة المستدامة، وإدارة المخلفات، والنقل النظيف، وحتى تمويل الأفراد مثل مبادرات إحلال المركبات القديمة بمركبات تعمل بالغاز الطبيعي أو الكهرباء. كما أن إصدار أدوات مثل "السندات الخضراء "يفتح المجال أمام المؤسسات لجمع مبالغ ضخمة من السوق لتمويل مشاريعها البيئية، مما يعزز سمعة البنوك ويقلل من المخاطر البيئية والاجتماعية في محافظها الائتمانية، ويسرع من تحول الاقتصاد نحو نموذج منخفض الكربون ومستدام.

التمويل كحافز للاقتصاد الملون :

يعد التمويل بمثابة المحرك الرئيسي الذي يدفع عجلة الاقتصاد الملون، حيث يقوم على مبدأ توجيه رؤوس الأموال نحو تحقيق التنمية المستدامة، والتي تشمل البعد البيئي (الاقتصاد الأخضر) والاجتماعي والحوكمة، مع دمج التقنيات الحديثة (الاقتصاد الرقمي). يتم هذا التحفيز عبر مجموعة من

الأدوات التمويلية المتخصصة .القروض الخضراء والسندات الخضراء هي أبرز هذه الأدوات،([٤٨]) حيث تقدم شروطاً تفضيلية (كعائد منخفض أو فترات سداد مريحة) لتمويل المشاريع التي تحد من الانبعاثات الكربونية، وتعزز الطاقة المتجددة، وتدعم الزراعة النظيفة والمستدامة. البنوك المركزية تصدر مبادئ إرشادية تلزم القطاع المصرفي بدمج معايير الاستدامة في قرارات الإقراض والاستثمار، مما يخفض المخاطر البيئية والاجتماعية في المحافظ الائتمانية([٤٩]). كما أن دمج التمويل الرقمي يسرّع من إتاحة هذه الخدمات المالية لعدد أكبر من

---

14 Karen Wendt : Green and Social Economy Finance, CRC Press ,2021,p.68

49 Matthew W. Sherwood ،Julia Pollard : Responsible Investing An Introduction to Environmental, Social, and Governance Investments, Matthew W. Sherwood,2023,p.125.

المستثمرين والشركات الصغيرة والمتوسطة،([50]) ويعزز الشفافية، ويدعم الابتكار في الحلول الصديقة للبيئة. هذا التمويل الموجه لا يقتصر على تحسين جودة البيئة فحسب، بل يساهم في بناء اقتصاد أكثر مرونة وتنافسية وشمولاً، ويجذب الاستثمارات الأجنبية التي تبحث عن مشاريع متوافقة مع معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية.

الدعم كحافز للاقتصاد الملون :

يشكل الدعم والحوافز الحكومية والقانونية دافعاً أساسياً لتسريع التحول نحو الاقتصاد الملون (الأخضر والرقمي). يتم ذلك عبر آليات فعالة تبدأ بمنح الحوافز الضريبية والجمركية، مثل الإعفاءات على ضريبة الدخل أو خفض الرسوم على المعدات والتكنولوجيا النظيفة، مما يقلل التكاليف الاستثمارية الأولية للمشاريع الخضراء (كالهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة).

---

[50] Robert Ashdown (and others): The Future of Investor-State Dispute Settlement, Wolters Kluwer ,2024,p.163,169.

كما يتمثل الدعم في تقديم التمويل الميســـر والمنح من خلال برامج متخصصة محلية ودولية تستهدف الشركات الناشئة والصـــغيرة والمتوســـطة للتحول نحو الإنتاج المســـتدام وكفاءة الطاقة. علاوة على ذلك، تلعب الحكومة دوراً في وضـــع الأطر التنظيمية والتشـريعية التي تشـجع على تبني الممارسـات البيئية، مثل تحديد معايير للمباني الخضـــراء أو إلزام الشـــركات بقياس بصمتها الكربونية، مع ربط هذا الالتزام بمساندة فنية ومالية. هذا المزيج من "العصا والجزرة" لا يجذب الاستثمار الخاص فحسب، بل يعزز أيضـاً القدرة التنافسـية للصـادرات الوطنية في الأسـواق العالمية التي تفرض متطلبات بيئية صارمة.

المنح كحافز للاقتصاد الملون :

تعد المنح أداة حاســمة لتحفيز الاقتصـــاد الملون، حيث توفر دعماً مالياً غير مسترد يركز على تمويل الابتكار الأخضر والرقمي في مراحله المبكرة وعالية المخاطر، التي قد لا يجذبها التمويل التجاري التقليدي. تعمل المنح على خفض الحاجة لرأس المال الأولي للشـركات الناشـئة والمشـاريع الصـغيرة التي تركز على مجالات مثل الطاقة المتجددة، تدوير النفايات، والزراعة العضـوية، أو تطوير التقنيات الرقمية الموفرة للموارد. بالإضـافة

إلى التمويل المباشـر، ترتبط المنح غالباً ببرامج تسـريع وتدريب تقدم الدعم الفني والإداري، مما يعزز قدرة هذه الشـــركات على النمو، ويزيد من جاذبيتها للاســـتثمارات الكبيرة لاحقاً، وبذلك تسرّع المنح عملية التحول الاقتصادي نحو الاستدامة الشاملة.

المبحث الثالث:

الحوافز غير المالية

يتناول هذا المبحث الدوافع التي لا ترتبط بالمال بشـكل مباشر. يحلل كيف أن السمعة الإيجابية وتحسين الصورة الذهنية للممولين تُعد حافزًا قويًا. كما يســـتعرض كيف أن الاســـتثمار ([51])في الاقتصـــاد الملون يفتح آفاقًا جديدة أمام أســواق ناشــئة ويزيد من القدرة التنافســـية على المدى الطويل، مما يجعل الممولين أكثر استعدادًا للالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية.

تشـــمل الحوافز غير المالية للممولين مجموعة من التســهيلات والاعترافات التي تعزز ســمعتهم وولاءهم دون تكلفة

[51] www.caoa.gov.eg

نقدية مباشـرة([٥٢]). يتمثل ذلك في منح الممولين الملتزمين أولوية في إنهاء الإجراءات الضـريبية والجمركية([٥٣])، وتسـريع البت في طلباتهم لرد الضـريبة. كما يمكن تفعيل برامج التصـنيف الممتاز للممولين ذوي السـجل النظيف، مما يقلل من احتمالية تعرضـهم للفحص الميداني الروتيني ويعكس ثقة الإدارة الضـريبية فيهم. هذا بالإضافة إلى توفير خدمات استشارية متقدمة وشخصية من الإدارة الضـريبية للمسـاعدة في فهم التشـريعات المعقدة، وتقديم شـهادات اعتراف أو تكريم علني للملتزمين لتعزيز سـمعتهم في السـوق كشـركات مسـؤولة وشـفافة، مما يعود بالنفع على مصداقيتهم أمام شركائهم والمستثمرين.

---

[52] Robert F. van Brederode : Ethics and Taxation, Springer Nature Singapore ,2019,p.169.

Chris Evans : Tax simplification – An African Perspective, Pretoria University Law Press (PULP) ,2019,p.288.

[53] Miranda Stewart : Tax and Government in the 21st Century, Cambridge University Press ,2022,p.٣٩

يمكن تصـــنيف الحوافز غير المالية للممول إلى عدة جوانب، تتجاوز المكاســـب المادية المباشـــرة، وتركز على بناء قيمة طويلة الأمد.

١- تعزيز السمعة والعلامة التجارية:

يهدف تعزيز سمعة الممول بشكل أساسي إلى بناء الثقة في تعاملاته الضـــريبية والمالية مع الإدارة الضـــريبية والجهات الأخرى. يتم ذلك عبر عدة محاور:

الامتثال التام والشـــفافية :الســـمعة الجيدة للممول تبدأ بالالتزام الكامل والدقيق بتقديم الإقرارات الضـريبية في مواعيدها، وسـداد المسـتحقات، وتقديم جميع المسـتندات المطلوبة بشـفافية تامـة .هذا يقلل من احتمـالية الفحص ويختصـــــر زمن إنهـاء الإجراءات.

تصـنيف الممولين :في بعض الأنظمة الضـريبية، يتم تصـنيف الممولين (مثل برنامج كبار ومتوسطي الممولين) بناءً على حجم تعاملاتهم وسـجل امتثالهم. التواجد ضـمن هذا التصـنيف يعزز السمعة ويترتب عليه تيسيرات إجرائية وأولوية في معالجة طلبات رد الضريبة.

بناء الثقة مع الإدارة الضـريبية :السـمعة القوية تنبع من سـجل نظيف يظهر التعاون والرد السريع على الاستفسارات الضريبية. هذا السـلوك يسـاهم في بناء علاقة ثقة تجعل الإدارة تنظر إلى الممول كشـــريك ملتزم وليس كمتهرب محتمل، مما يقلل من الحاجة إلى التدقيق المالي المطول.

المزايا الاقتصـادية :السـمعة الضـريبية الجيدة تعكس قوة المركز المالي والالتزام القانوني للشـــركة، وهو أمر بالغ الأهمية عند التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية للحصول على تسهيلات ائتمانية، كما أنها ترفع مصـداقية الممول أمام شـركائه وعملائه المحتملين.

يُعد الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية والبيئية وسيلة فعّالة لبناء ســـمعة إيجابية للشـــركات. عندما يرى العملاء أن الممول يلتزم بممارســـات مســـتدامة، فإن ذلك يزيد من ثقتهم وولائهم للعلامة التجارية. هذا الالتزام يعكس التزام الممول بتقديم قيمة تتعدى المنتج أو الخدمة، وتســـاهم في بناء صـــورة ذهنية إيجابية في السوق.

٢- جذب المواهب والاحتفاظ بها:

تعزيز جاذبية الممول للمواهب([54]) يبدأ بتقديم هيكل تعويضات تنافسي وشفاف يشمل الرواتب والحوافز والمزايا الضريبية والقانونية التي قد يتمتع بها العاملون لديه. يجب أن يحرص الممول على توفير بيئة عمل إيجابية ومحفزة تقدر التوازن بين العمل والحياة الشخصية، وتوفر مسارات واضحة للترقي والتطور المهني. للحفاظ على المواهب، من الضروري الاستثمار المستمر في التدريب والتطوير لضمان مواكبة الموظفين لأحدث التقنيات والتشريعات، خاصة في المجالات المعقدة مثل الضرائب والمالية. كما أن بناء ثقافة مؤسسية قوية وشفافة، يلتزم فيها الممول بمعاملة عادلة ومنصفة للجميع، ويعزز شعور الموظفين بالانتماء والأمان الوظيفي، هو عامل حاسم للحد من معدلات الدوران وزيادة ولاء الكفاءات.

أصبحت الأجيال الجديدة من الموظفين تبحث عن أكثر من مجرد راتب. فهم ينجذبون إلى الشركات التي لديها قيم واضحة وتلتزم بالمسؤولية الاجتماعية. عندما يُظهر الممول اهتمامًا بالبيئة والمجتمع، فإنه يصبح مكانًا جذابًا للمواهب

[54] www.eta.gov.eg

الشـــابة، مما يقلل من معدل دوران الموظفين ويُعزز الإنتاجية على المدى الطويل.

٣- زيادة القدرة التنافسية

تتحقق زيادة القدرة التنافسية بين الممولين من خلال عدة آليات متكاملة، أبرزها الاســـتغلال الأمثل للحوافز والإعفاءات الضريبية والقانونية التي تقلل من التكاليف التشغيلية ورأس المال المستثمر، مما يسمح بخفض أسعار المنتجات أو زيادة هوامش الربح. يلعب الامتثال الضـــريبي الفعال دوراً حيوياً، حيث يجنّب الممولين الغرامات والعقوبات الباهظة التي تضـــعف مراكزهم المالية، ويسهل لهم التعامل مع الجهات الحكومية والمشاركة في المناقصات، مما يفتح آفاقاً أوسع للنمو والتوسع. كما أن تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية يختصـــر الوقت والجهد، وهو ما يمثل ميزة تنافســـية للممولين الأســـرع في إنجاز الأعمال وبدء النشاط. إضافة إلى ذلك، فإن العدالة والشفافية في تطبيق النظام الضـريبي تضـمن مبدأ الحياد التنافسـي، حيث تخلق بيئة عمل متكافئة الفرص لا يستفيد فيها متهرب على حساب الملتزم، مما يدفع الجميع نحو التنافس الشـــريف القائم على الكفاءة والجودة والابتكار.

في العديد من القطاعات، أصـــبح الالتزام بالمعايير البيئية معيارًا أســاســيًا للتنافس. فالممول الذي يتبنى ممارســات صديقة للبيئة، يكون غالبًا أكثر كفاءة في استخدام الموارد، وأقل عرضة للعقوبات المستقبلية، مما يمنحه ميزة تنافسية في السوق. كما أن بعض الممارسات المستدامة يمكن أن تؤدي إلى خفض التكاليف التشغيلية على المدى الطويل.

٤-وصول الممول إلى أسواق جديدة:

يعتمد وصـــول الممول إلى أســـواق جديدة (٥٥)على اســتغلال المزايا الضــريبية والجمركية المتاحة، مثل الإعفاءات على الصـادرات، والخصـومات على ضـريبة الدخل الناتجة عن التصـدير، والتي تسـاهم بشـكل مباشـر في خفض تكلفة المنتج وزيادة قدرته التنافسية عالمياً. تلعب المناطق الحرة والاقتصادية الخاصـة دوراً محورياً، إذ توفر بيئة استثمارية مبسطة وإعفاءات من الرســـوم والجمارك على المدخلات، مما يســـهل عمليات التصـنيع الموجه للتصـدير ويعزز الوصـول السـريع إلى طرق الشحن العالمية. كما أن الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية، كالمناطق الحرة العربية أو الاتفاقيات الثنائية، تتيح

[55] www.fra.gov.eg

للممول اختراق أســـواق جديدة برســـوم جمركية منخفضـــة أو معدومـة، ممـا يفتح لـه قنوات توزيع واســـعـة ويقلل من القيود البيروقراطية المرتبطة بالتجارة الخارجية.

يُظهر وعي المســتهلكين المتزايد بالأثر البيئي للمنتجات أن هناك طلبًا على السلع والخدمات المستدامة. لذا، فإن الممول الذي يتبنى ممارسات خضراء يمكنه الوصول إلى أسواق جديدة واســـتقطاب شـــريحة من العملاء الذين يفضـــلون التعامل مع الشركات المسؤولة بيئيًا.

٥- الأفضـــلية في إنهاء الإجراءات الضـــريبية للممولين الملتزمين (٥٦):

تعد الأفضـــلية في إنهاء الإجراءات الضـــريبية للممولين الملتزمين حافزاً غير مالي بالغ الأهمية، حيث تهدف إلى مكافأة الســـلوك الإيجابي وتعزيز الامتثال الطوعي. يســـتفيد الممول الملتزم من سرعة وكفاءة في معالجة إقراراته وطلباته، مثل تسريع عمليات رد الضـــريبة بدلاً من تأخيرها، مما يدعم تدفقه النقدي. كما تمنح هذه الأفضـــلية الممولين الموثوق بهم أولوية في إنهاء

[56] www.eta.gov.eg

التدقيق والمراجعات، وقد يتم اســـتثناؤهم من الفحص الميداني الدوري (أو تقليل مدته)، مما يقلل من الأعباء الإدارية وتكاليف الامتثال بشـــكل كبير، ويوفر وقتاً ثميناً يمكن توجيهه نحو أنشطتهم الأساسية([٥٧]) بدلاً من الإجراءات الضريبية المعقدة.

٦-سرعة البت في رد الضريبة :

تُعتبر ســـرعة البت في طلبات رد الضـــريبة أحد أهم الحوافز المباشـــرة للممولين الملتزمين، حيث تضـــمن تحســـين الســيولة النقدية للشــركات وتقليل الحاجة إلى التمويل الخارجي. عندما تســرع الإدارة الضــريبية من عملية التدقيق والموافقة على الرد، فإنها تبعث برســـالة ثقة قوية في العلاقة مع الممول، مما يشـــجع على الامتثال المســـتقبلي .هذا الإجراء يزيل عائقاً مالياً وإجرائياً كبيراً، ويدعم قدرة الممول على إعادة الاستثمار أو سداد

[57] CAF Development Bank of Latin America (and others): Latin American Economic Outlook 2022 Towards a Green and Just Transition , OECD Publishing ,2022,p.168.

التزاماته بسرعة، مما ينعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي الكلي للمنشأة.

٧-تصنيف الممولين ذوى السجل النظيف:

يُعد تصنيف الممولين ذوي السجل النظيف (مثل برامج الممولين الكبار أو الذهبيين) أداة حيوية لتعزيز الكفاءة الإدارية وتكريم الامتثال. يتم بموجب هذا التصنيف منح هذه الفئة من الممولين، التي تتمتع بسجل التزام ضريبي ومالي مثالي، معاملة تفضيلية تهدف إلى تقليل العبء الإداري([٥٨]) عليهم وعلى الإدارة الضريبية. تشمل هذه المعاملة توفير خدمات مُبسطة ومُسرّعة، وإعطاء أولوية قصوى في إنهاء كافة الإجراءات الضريبية (كرد الضريبة ومعالجة الإقرارات)، بالإضافة إلى تخفيف أو إلغاء الحاجة للتدقيق والفحص الميداني الروتيني. هذا التصنيف يبني علاقة ثقة وشراكة بين الممول والسلطة الضريبية، ويحفز بقية الممولين على تحسين سجل امتثالهم للاستفادة من المزايا المماثلة.

٨- تقديم خدمات استشارية ([٥٩])للتشريعات الجديدة :

[58] www.fra.gov.eg

يهدف تقديم خدمات استشارية متخصصة حول التشريعات الضريبية الجديدة إلى مساعدة الممولين على فهم متطلبات الامتثال المعقدة والتحضير لتطبيقها بشكل صحيح. هذه الخدمة الاستباقية تضمن تجنب الأخطاء والمخالفات التي قد تنجم عن سوء الفهم أو التأخير، مما يحمي الممول من العقوبات المالية. كما أنها ترفع من كفاءة الممولين الداخلية في التخطيط المالي والضريبي، وتضمن التطبيق السليم للقانون منذ اليوم الأول لنفاذه، مما يعزز الثقة في النظام الضريبي ويسهل عملية الانتقال إلى أي تعديلات قانونية جديدة.

نتائج وتوصيات :

أ-النتائج:

تركز نتائج البحث المتعلقةبحوافز الممول في "الاقتصاد الملون "على أن السياسات الفعالة في الآتى:

١. زيادة الامتثال والدمج :أثبتت الحوافز المتمثلة في تبسيط الأنظمة الضريبية ومنح الإعفاءات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أنها تنجح في تحويل نسبة كبيرة من الاقتصاد غير الرسمي (الرمادي) إلى القطاع الرسمي.

٢. تحسين السيولة وبناء الثقة :أدت الامتيازات الإجرائية للممولين الملتزمين، مثل تسريع البت في طلبات رد الضريبة، إلى دعم التدفقات النقدية للشركات وزيادة الثقة في الإدارة الضريبية، محفزةً بذلك الامتثال الطوعي.
٣. توجيه الاستثمار نحو الاستدامة :ثبت أن الإعفاءات الضريبية الموجهة للمشاريع الخضراء تساهم بفعالية في توجيه رؤوس الأموال نحو الأنشطة المستدامة بيئياً، مما يدعم أهداف الاقتصاد الأخضر.
٤. تقليل الأعباء الإدارية :ساعد منح تصنيف خاص للممول الموثوق به على تقليل الفحص الروتيني، مما خفف الأعباء الإدارية والمالية على الشركات الملتزمة.

ب- **التوصيات :**

١- تفعيل أنظمة ضريبية مبسطة :إنشاء وتطبيق نظام ضريبي ميسر للغاية، مع إعفاءات وحوافز تمويلية، للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تنتقل حديثاً من الاقتصاد غير الرسمي لضمان سهولة الدمج.

٢--ربط الحوافز بالاستدامة :منح إعفاءات ضريبية وجمركية تفضيلية للمستثمرين الذين يتبنون مشاريع في إطار الاقتصاد

الأخضـــر والأزرق (مثـل الطـاقـة النظيفـة وتقنيـات الإنتـاج الأنظف).

٣- مأسسة الامتيازات الإجرائية :جعل تسريع رد الضريبة ومنح الأولوية في إنهاء الملفات الضـــريبية حقاً للممولين الملتزمين، لتعزيز السيولة وبناء الثقة.

٤- إنشـــاء برنامج التصـــنيف الممتاز :تطوير برنامج رســـمي لتصنيف الممولين ذوي السجل النظيف، يمنحهم مزايا فعلية مثل الإعفاء من الفحص الميداني الروتيني.

٥- توفير اسـتشـارات متخصـصـة :تقديم خدمات اسـتشـارية مجانية أو مدعومة من الإدارة الضريبية حول التشريعات الجديدة لمساعدة الممولين على الامتثال وتجنب الأخطاء.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- د. أحمد سعيد كرم البكل، د. ريهام عبد الغني متولي مطاوع : الاقتصاد الدائري بين النظرية والتطبيق، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية – كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس،٢٠٢٣.
- د. زوزانّ محمد صالح ، عدلة عبدالله سعيد : الضريبة الوردية ودورها في التَمّييز الاقتصادي بيّن الجنسين ،مجلة الكوت ،العراق ،٢٠٢٤.
- د. سماح عبد المنعم فهمي : الاقتصاد البرتقالي ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي في مصر ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ،جامعة دمياط ,٢٠٢٤.
- د. فاتن باشا : الاقتصاد البنفسجي: مدخل ثقافي للاقتصاد المستدام، مجلة العلوم الانسانية ، بسكرة ،الجزائر ،٢٠٢٣ .
- د. محمد جالل محمد السيد خطاب: متطلبات تفعيل دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة في مصر

،مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية جامعة الاسكندرية ،٢٠٢٠.

- د. نامراتا جوسوامي : دور دولة الإمارات في تعزيز الاقتصاد الجديد للفضاء، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ،الإمارات العربية المتحدة ،٢٠٢٣.
- د. يفيان محمد صالح نصر الدين ، حصه سعد الشهراني : العوامل المؤثرة على الاقتصاد الخفي وأثرها على النمو الاقتصادى في المملكة العربية السعودية مجلة "" Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences،٢٠٢٣.
- د.أحمد محيي خلف صقر: المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمى دراسة تحليلية ميدانية لدول هولندا – استراليا – إندونيسيا– تنزانيا – مصر) دار التعليم الجامعى،٢٠١٨ .
- د.إسلام جمال الدين سعيد حسن شوقي : الاقتصاد الأصفر كأحد ألوان الاقتصاد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة بحوث الشرق الأوسط ، ٢٠٢٠.

- د.حازم حجلة سعيدة ،د. بوفلفل سهام : الألوان الاقتصادية وعلاقتها بالتنمية المستدامة مع الإشارة للاقتصاد الجزائري ، مجلة البشاير الاقتصادية ،الجزائر ،٢٠٢٣.
- د.حسين رضوان . خنافر علي : الاقتصاد الأصفر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ،ام البواقي ,الجزائر ٢٠٢٤.
- د.عروبة معين عايش: التحاسب الضريبي لنشاطات الاقتصاد الرمادي في العراق بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب ، العدد١٣٣ ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، ٢٠٢٣ .
- د.مصطفى أحمد حامد رضوان : الاقتصاد السلوكى كمدخل جديد لعلاج السياسات الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، ٢٠٢٣.
- د.نوار جليل هاشم : التوترات الجيوسياسية والتفتت الجغرافي الاقتصادى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ،٢٠٢٥.

- ستيفان برونهوبر : تمويل المستقبل – كشف النقاب عن نظام العملة الرقمية الموازي لتمويل أهداف التنمية المستدامة والمصالح المشتركة ، مجموعة النيل العربية ، ٢٠٢٤ .
- صلاح زين الدين : الرعاية الاقتصادية والاجتماعية للمسنين – دراسة مقارنة، مجلة روح القوانين ،كلية حقوق طنطا ،٢٠٢٢.
- فارون سيفارام : ترويض الشمس ابتكارات لتسخير الطاقة الشمسية و إمداد الكوكب بالطاقة، العبيكان للنشر، ٢٠٢٢.

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية:

– Chris Evans: Tax simplification – An African Perspective, Pretoria University Law Press (PULP) ,2019.

CAF Development Bank of Latin America (and others): Latin American Economic Outlook 2022 Towards a Green and Just Transition , OECD Publishing ,2022.

– Georg Kofler, (others): CJEU – Recent Developments in Value Added Tax 2021, Linde Verlag GmbH ,2021.

–Alfredo Saad–Filho : Progressive Policies for Economic Development, Taylor & Francis ,2021.

-Jiaxiang Hu ،Julien Chaisse : International Economic Law and the Challenges of the Free Zones, Wolters Kluwer,2019.

-Miranda Stewart : Tax and Government in the 21st Century, Cambridge University Press ,2022.

-MUTHUKRISHNAN, SUBHASHINI : INTRODUCTION TO ENVIRONMENTAL ECONOMICS, THIRD EDITION, PHI Learning Pvt. Ltd. ,2024.

-Robert Whait (and others): Australian Taxation, John Wiley & Sons, Limited ,2020.

- Felix Kin Peng Hui : Infrastructure Investment in Indonesia, Open Book Publishers , 2019.
- Jason Watson : Taxpayer's Comprehensive Guide to LLCs and S Corps, BookBaby ,2014.
- Joel Slemrod ،Jon Bakija: Taxing Ourselves, Fifth Edition A Citizen's Guide to the Debate Over Taxes, MIT Press ,2017.
- Juliane Kokott ،Pasquale Pistone : Taxpayers in International Law, Bloomsbury Publishing ,2022.
- Karen Wendt : Green and Social Economy Finance, CRC Press ,2021.

- Matthew W. Sherwood ،Julia Pollard : Responsible Investing An Introduction to –Environmental, Social, and Governance Investments, Matthew W. Sherwood,2023.
- Nikolaos Lavranos ،Stefano Castagna : International Arbitration and EU Law , Edward Elgar Publishing,2024.
- Raffaele Sciortino : The US–China Rift and Its Impact on Globalization , Brill ,2024.
- Robert Ashdown (and others): The Future of Investor–State Dispute Settlement, Wolters Kluwer ,2024.
- Robert F. van Brederode : Ethics and Taxation, Springer Nature Singapore ,2019.
- Sam Bourton : Tax Evasion and the Law, Taylor & Francis ,2024.
- Stephen Barkoczy: Core Tax Legislation and Study Guide 2022, Cambridge University Press,2022.
- Tamara Wilkinson : Bloomsbury Publishing , Venture Capital Investment and Government Incentives ,2024.
- Lucien van Romburg: Digital Finance and Regulatory Competition Regulating Distributed Ledger Technology–

Based Financial Products and Services, Wolters Kluwer ,2024.

ثالثًا: مراجع الكترونية:

- www.eta.gov.eg
- www.msmeda.org.eg
- www.eeaa.gov.eg
- www.moi.gov.eg
- www.ncw.gov.eg
- www.caoa.gov.eg
- www.gafi.gov.eg
- www.fra.gov.eg